



PROVISIONAL

A/41/PV.69
24 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد غورينوفيتش
(نائب الرئيس)
(جمهورية بيلوروسيا)
(الاشتراكية السوفياتية)

- البند ٣٦ من جدول الأعمال : مسألة ناميبيا (تابع)
- (أ) تقرير مجلس الأمم المتحدة لناميبيا
 - (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
 - (ج) تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا
 - (د) تقرير الأمين العام
 - (هـ) تقرير اللجنة الرابعة
 - (و) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غرونوفيتش (جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ٢٦ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة ناميبيا

- (أ) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/41/24)
- (ب) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (Part V) A/41/23 ، (Part IX و (A/AC.109/870 ، (Corr.1
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا (A/CONF.138/11 و Add.1
- (د) تقرير الامين العام (A/41/614)
- (هـ) تقرير اللجنة الرابعة (A/41/761)
- (و) مشاريع قرارات (A/41/24) (Part II و (Corr.1 ، الفصل الاول)

السيد الزامورا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : في هذه

السنة ، ثمة أحداث هامة في الكفاح الطويل من اجل استقلال ناميبيا اكثر مما كان منذ عدة سنوات . فهناك فهم متزايد للمشكلة الحقيقية فيما بين الذين يلعبون دورا حاسما على المسرح السياسي الدولي . إن مظاهر التأييد لقضية ناميبيا ورفض الاحتلال المستمر وغير المشروع لاراضيها قد وحدت القوى في هذا الوقت الذي يلفظ الفصل العنصري فيه أنفاسه الاخيره . وان ما كان الكثيرون من المتشككين يعتبرونه مجرد وهم منذ أشهر قليلة قد أصبح الآن حقيقة واقعة : وهي ان الجزاءات المطلوبة ضد نظام بريتوريا العنصري تطبق على نحو متزايد وان نتائج تلك التدابير الحكيمه سوف تظهر في القريب العاجل . وبينما ندرك ان الطريق أمامنا طويل ، فإننا نعرف الآن ان التاريخ سوف يحقق نصرا نهائيا في المستقبل غير البعيد .

وان مؤتمر فيينا الذي انعقد في تموز/يوليه من هذه السنة والذي يدعّم انجازات المؤتمرات السابقة ، قد وضع برنامجا ممتازا للعمل ، في شكل اجراءات تأييد ترمي الى اجبار جنوب افريقيا على التخلي عن موقفها المتشدد . وان المؤتمر العالمي

المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي انعقد في باريس ، كان خطوة هامة الى الامام في الحملة التي قمنا بها نحن الذين نلتزم التزاما واضحا وقويا إزاء ناميبيا وقد تحقق توافق آراء بين المشاركين في المؤتمر - واقصد بذلك الاغلبية الكبيرة من أعضاء المنظمة الدولية .

وقد شهدنا ايضا تطور التفكير عن طريق تحليلات متأنية للحقائق في جنوب افريقيا ، وقد شهدنا ان الجميع قد اختاروا التعاون في القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض . وانني اشير بالتحديد الى الجهود والتنسيق من جانب بعض أعضاء الكومنولث الذين يهتمون بالقضية الناميبية ، وذلك عن طريق انشاء فريق الشخصيات البارزة ، الذي يصف تقريره بدقة الطبيعة البغيضة للفصل العنصرى . وان عدم تمكن الفريق من استكمال عمله يرجع الى عدم توفر الارادة السياسية من جانب النظام العنصرى ، واستفزازاته الخطيرة . وان مؤتمر القمة الصغير الذي عقدته بلـدان الكومنولث ، ردا على النداء العالمي بفرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، لم يحقق أهدافه بالكامل ، ولكنه قد حقق رغم ذلك نتيجة سياسية رئيسية لانه قد أعلن المواقف والمسؤوليات . وفي الاتحاد الاقتصادي الاوروبى ، هناك عدد متزايد من الاعضاء الذين يؤيدون متطلبات التاريخ التي لا رجعة فيها فيما يتعلق بتحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا .

وبالاضافة الى ذلك ، فإن فرض جزاءات من جانب الكونغرس الامريكى يبين التحول الذي حدث في على السياسة الداخلية لذلك البلد . وينبغي ان يتجلى هذا على نحو ايجابي في التزامات ذلك البلد باعتباره عضوا دائما في مجلس الامن . ان حركة البلدان غير المنحازة ، ادراكا منها لان الحالة الراهنة يمكن ان تكون حاسمة لتحقيق تقدم في عملية استقلال ناميبيا ، قد اتخذت قرارات هامة في هذا المقام . فقد التزمت تلك الحركة بصورة تاريخية ازاء قضية ناميبيا . وان السبب

الحقيقي لوجودها يرتبط بالكفاح من أجل القضاء على كل أشكال الاستعمار. ولهذا السبب وتمشيا مع المبادئ التي نسترشدها في سياستنا الخارجية ، تؤيد بيرو بالكامل استراتيجيات العمل التي اعتمدت في مؤتمر القمة الثامن للحركة .

وينبغي ان نكرر النداء الموجه الى جميع البلدان غير المنحازة والمجتمع الدولي برمته بممارسة كل الضغوط الممكنة ، بما فيها فرض الجزاءات لإزالة كل العقبات التي تحول حتى الآن دون تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) . وينبغي ان نضاعف مساعدتنا للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وتعاوننا وتضامننا معها ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . وتقيم بيرو علاقات دبلوماسية مع سوابو وهي مستعدة لتكثيف هذه العلاقات في اطار إجراء عالمي تتخذه البلدان غير المنحازة لتقديم دعم قوي لكفاح الشعب الناميبي . وينبغي ان نواصل تعزيزنا لنشر أكبر وعي ممكن ، سواء لدى الحكومات الغربية ، ولدى شعوبها وأيها العام ، بغية توسيع نطاق الجبهة المناهضة للفصل العنصري والتأييد لاستقلال ناميبيا . وينبغي ان ندين بصورة واضحة وحاسمة ما يسمى بسياسة الربط التي ليست الا محاولة للبقاء على سيطرة جنوب افريقيا غير المشروعة على ناميبيا .

وتذكر حكومة بيرو ، في هذا السياق ، بالنداء الخاص الذي وجهه مؤتمر القمة الثامن لحركة البلدان غير المنحازة لتحقيق استقلال ناميبيا فورا . ونظرا لان هذا النداء يشكل طموحا عالميا، فإننا نحث جميع الدول على ان تبدي ارادة سياسية متجددة بغية التمكين من تنفيذ القرارات التي تطالب بالاستقلال الفوري والكامل لناميبيا ، مع الامتناع عن اللجوء الى استخدام حق النقض في مجلس الامن . وان الزيارة الاخيرة التي قام بها فريق من وزراء خارجية البلدان غير المنحازة ، بما فيها بيرو ، لعدة بلدان غربية من أجل تعزيز ودعم هذه الارادة السياسية ، كانت لها نتائج مباشرة ، واننا نتطلع الى ردود تمشي مع التيار التاريخي الذي لا يمكن عكسه .

واننا نحتفل الان بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانشاء سوابو والذكرى السنوية العشرين لبدء كفاحها . ولهذا ، تنتهز بيرو هذه الفرصة لتعرب مرة اخرى عن تضامنها مع قضية التزامها بها ، رغم انها تعتبر أولا وقبل كل شيء قضية شعب ناميبيا ، الذي يقع ضحية للقمع ، فإنها قضية عالمية ، قضية كل الشعوب . واننا نعرف ان النصر النهائي قريب ، وانه قادم لا محالة . واننا نحيي سوابو ونعرب عن ايماننا الكامل بانتصارها وبهدف الاخوة التي تتسم بها قضيتنا المشتركة .

السيد ماسييل (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن اغتنم هذه الفرصة لالخص العناصر الأساسية لموقف البرازيل تجاه مسألة ناميبيا ، وهو الموقف الذي سبق شرحه بالتفصيل في مناسبات عديدة كان آخرها الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة المعقودة في أيلول/سبتمبر الماضي .

أولا ، كل المسائل المتعلقة الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تم حسمها ، كما أبلغنا الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ ، عندما أشار إلى أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن النظام الانتخابي . وبناء على ذلك ، فإن البرازيل تدين وترفض كل محاولات جنوب افريقيا لتأخير الاستقلال الناميبوي وربطه بمسائل دخيلة وغير ذات صلة ، ولا تتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ثانيا ، ليس لجنوب افريقيا أية حقوق قانونية في اقليم ناميبيا ، وتؤكد التكتيكات التسوية التي تلجأ إليها بريتوريا احتقارها لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمعايير المقبولة للسلوك الدولي . ان فكرة الربط غير مقبولة على الاطلاق ، وكذلك المخططات السياسية غير القانونية التي تفرضها السلطة الاستعمارية العنصرية ، على ناميبيا .

ثالثا ، بعد وضع الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة منذ عشرين عاما ، تعهدت الجمعية العامة بضمان حصول ناميبيا فوراً على استقلالها وحققها في تقرير المصير وفي ١٩٧١ أكدت محكمة العدل الدولية أن الدول الاعضاء واقعة :

"تحت الالتزام بالاعتراف بعدم شرعية [وعدم صحة] وجود جنوب افريقيا [المستمر] في ناميبيا" . (فتوى محكمة العدل الدولية ، تقارير ١٩٧١ ، ص ٥٨) رابعا ، تسبب عدوان قوات جنوب افريقيا العسكري على دول خط المواجهة ، وانفولا بصفة خاصة ، في زيادة التوترات ، وعرض للسلم للخطر .

وقد دعا الرئيس البرازيلي خوسيه سارفي في آيار/مايو الماضي إلى التعجيل ب :

"وقف أعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد أنغولا ، وكذلك

وقف كل أشكال المساعدة للقوات غير النظامية التي تعمل على زعزعة الاستقرار في ذلك البلد" .

تستحق المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ودول خط المواجهة التأييد والمساعدة المتزايدة للتغلب على المعوقات الاقتصادية التي نجمت عن أعمال العنف المستمرة ، وقد اتخذت البرازيل تدابير في هذا الصدد .

خامسا ، توافق البرازيل تماما على الرأي القائل بأن مجلس الأمن ينبغي أن يمارس سلطاته فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) والقرارات الأخرى ، وأن يتصرف بحسم ضد جنوب افريقيا بمقتضى الميثاق بما فيه الفصل السابع . ونحن نأسف لأن المجلس مُنع من اعتماد تدابير تنفيذية أكثر صرامة . فقد وضع الآن عدم فعالية الجمع بين الضغط والاتناع وما يسمى بالقوة السلمية للتغيير ، لذا ، تنتظر البرازيل من مجلس الأمن ان يتخذ ارجاء جماعيا للوفاء بمسؤوليته التاريخية .

هذه النقاط الخمس المركزية شرحت بالتفصيل في النص الكامل لبياني هذا ، الذي يجري توزيعه على كل الوفود .

السيد الصباح (البحرين) : السيد الرئيس ، منذ عشرين عاما أنهت

الأمم المتحدة انتداب جنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، وأنشأت مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وهو السلطة الشرعية القائمة بإدارة الاقليم الى أن ينال استقلاله . لذلك فإنها تتحمل مسؤولية قانونية خاصة تجاه استقلال ناميبيا .

ومنذ ذلك الوقت اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة العديد من القرارات التي دعت جنوب افريقيا الى انهاء احتلالها غير المشروع لناميبيا ، واعطاء شعبها حق تقرير المصير وتحقيق الاستقلال ، وقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو أبرزها ، ويعمد أساسا صالحا لاستقلال ناميبيا .

ان المجتمع الدولي أكد شرعية نضال شعب ناميبيا ومقادمته الباصلة بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من أجل تحقيق استقلال ناميبيا موحدة . ان احتلالها هذا يشكل تحديا صافرا لمبادئ تقرير المصير والمساواة بين الشعوب ، وإحلال العدالة الاجتماعية .

ان بلدان عدم الانحياز في مؤتمرها الثامن لرؤساء الدول أو الحكومات ، الذي عقد اجتماعه في هراري في ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، طالبت باعطاء الاقليم استقلاله وحق شعبه في تقرير المصير ، وفرض جزاءات الزامية شاملة على نظام جنوب افريقيا من قبل مجلس الامن وفقا للفصل السابع من الميثاق . وهنا لابد من ان نشير الى المؤتمر العالمي الثاني المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد في باريس في حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وطالب بفرض الجزاءات الالزامية الشاملة من أجل القضاء على سياسة الفصل العنصري ، واجبارها على الرضوخ لارادة الامم المتحدة ، واحترام القانون الدولي . ولا يفوتنا في هذ المجال أن ننوه بالمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المعقود في فيينا في تموز/يوليه ١٩٨٦ .

لقد ناضل شعب ناميبيا منذ أكثر من مائة عام من أجل نيل حريته واستقلاله ، وذلك بقيادة "سوابو" التي اعترفت بها الأسرة الدولية ممثلا وحيدا لشعب ناميبيا . وهذا تمشيا مع حق كل الشعوب في تقرير مصيرها ونيل استقلالها الحقيقي استنادا الى احكام ميثاق الامم المتحدة .

اننا هنا في اجتماعتنا هذا نؤكد ادانتنا التامة لاحتلال جنوب افريقيا غير الشرعي لناميبيا ، وانه لابد من القضاء على النزعة العدوانية العنصرية والتنديد بسياسة الارهاب والقمع في الجنوب الافريقي .

ان خطة الامم المتحدة للتسوية السلمية لاستقلال ناميبيا تضمنها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وهذه الخطة تقتضي أن يتاح لشعب ناميبيا الحصول على استقلاله كاملا ، واثاحة الفرصة له لاستغلال ثرواته وموارده الطبيعية التي تنهبها اليوم بشكل

صارخ جنوب افريقيا والشركات عبر الوطنية الغربية . ان عدم تنفيذ هذه الخطة يمسود الى رفض جنوب افريقيا التقيد بالتزاماتها الدولية .

ولم تكتف جنوب افريقيا بالتنكيل بشعب ناميبيا ، وانما شنت اعتداءاتها المتكررة على جاراتها الافريقية ، مزعزة استقرارها ومهددة أمنها وسلامتها الاقليمية .

وقد أثر كل ذلك على أمن المنطقة واستقرارها ، وزاد من عوامل التوتر فيها .

ان الشعوب المحبة للسلام تطالب اليوم بانهاء الاستعمار والاضهاد المنصري في ناميبيا ، واعطاء شعبها حقوقه السياسية الكاملة . كما ان على جنوب افريقيا ان تسحب قواتها من ناميبيا . والا تتخذها قاعدة للمعدوان ضد جاراتها . ونحن ندعم جهود المجتمع الدولي الرامية الى محاربة نظام الفصل المنصري واستئصال شافته ، وعدم فرض أية تسوية داخلية في ناميبيا خارج الامم المتحدة ، أو ربط استقلال ناميبيا بعوامل خارجية ، مثل الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا . ولا يفتونا هنا أن نشيد بالدور البناء الذي قام به مجلس الامم المتحدة لناميبيا من أجل السعي لتحقيق الاستقلال التام لذلك الاقليم .

إن الدول الغربية ، بما لها من نفوذ سياسي واقتصادي ونظرا لعلاقتها الواسعة مع جنوب افريقيا ، قادرة على القيام بدور أكبر في التأثير على نظام جنوب افريقيا ولو اقتضى الامر اتخاذ التدابير اللازمة وفرض الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها .

إذا لابد من تضافر جهود المجتمع الدولي لوضع نهاية سريعة للاحتلال غير الشرعي لناميبيا والقضاء على الفصل العنصري في الجنوب الافريقي ، وألا يكون حديثنا عن استقلال ناميبيا مجرد أسطورة وكلام لاستهلاك . اننا نريد أن نسمع حقيقة ان عهد الاستعمار قد ولى ، وذلك بتحقيق التطلعات المشروعة لكل من شعب ناميبيا وشعب فلسطين البطل في الاستقلال المنشود .

وفي عام ١٩٨٦ ، اتسع نطاق الكفاح الشعبي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وناميبيا ، وفشل فرض حالة الطوارئ في القضاء على هذا الكفاح الوطني العظيم . انه لابد من اقامة حكم الاغلبية في الجنوب الافريقي وضرورة بدء عملية الحوار السياسي الضرورية ، وهذا أمر مهم لوقف حمامات الدم ووقف العنف . إن حكومة دولة البحرين تؤيد تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا على أساس قرار مجلس الامن ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وتدعم جهود الامين العام من أجل ايجاد تسوية سلمية وعادلة لهذه المشكلة المزمنة .

الانحة الملا (الكويت) : السيد الرئيس ، منذ المداولات الاولى للجمعية

العامه عند انشائها تدرج قضية ناميبيا على جدول أعمال كل دوراتها العادية ، كما أن عددا من الدورات الاستثنائية قد عقد بشأن هذه القضية ، كانت آخرها الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة التي عقدت في ايلول/سبتمبر من هذا العام . إلا أنه ، بالرغم من مرور عشرين عاما على قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د-٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٦ ، الذي قضى بإنهاء الانتداب الذي منحه لبريتوريا عمدة الامم المتحدة ، لاتزال مسألة استقلال ناميبيا معلقة بسبب عراقيل ومساومات الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا .

أنا ومن خلال تجربتنا المريرة في مواجهة الاحتلال والتوسع الاسرائيلي نمسي تماما معنى أن يفرض كيان نفسه على شعوب المنطقة . فأوجه الشبه بين الكيانين العنصريين في جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة لعديدة ، وربما كان هذا هو الدافع لتراپطهما وتحالفهما . إننا ندين زيادة التعاون بين تل ابیب وبریٹوریا ، كما نحذر المجتمع الدولي من العواقب الخطيرة المترتبة على التعاون العسكري بينهما خاصة المتعلقة بتطوير الخبرة الفنية التقنية اللازمة للأسلحة النووية ولحيازتها .

منذ اعتماد مجلس الامن عام ١٩٧٨ لخطه استقلال ناميبيا يأمل المجتمع الدولي في أن توضع تلك الخطه قيد التنفيذ . وبالرغم من مرور ثمانية أعوام على قرار المجلس لاتزال مسألة استقلال ناميبيا معلقة ليس فقط بسبب مساوفات جنوب افريقيا ، بل أيضا بسبب الدعم المباشر وغير المباشر من بعض الدول الغربية .

وفي عام ١٩٧٨ أعربنا عن تقديرنا للدور الذي لعبته دول مجموعة الاتصال الغربية الخمس آنذاك في مجلس الامن في إنجاح القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بالرغم من التحديات التي واجهتها في هذا المضمار . والآن نري أن دولا من تلك المجموعة تتخذ سياسات مناقضة لذلك الهدف النبيل الذي عملت من أجله ، ألا وهو استقلال ناميبيا .

إن المجتمع الدولي عندما يشجب مثل هذه السياسات لا يفعل ذلك رغبة في عملية الشجب ذاتها ، بل لتأخير تلك السياسات التي برهن الزمن على عدم فعاليتها بل سلبيتها على الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية . فإذا انتقدت سياسة الربط أو التعاون البناء للولايات المتحدة فذلك لأنها شجعت النظام العنصري على عرقلة التسوية وعلى الاستمرار في سياسته التعسفية ضد شعوب المنطقة . وإذا أشير الى موقف الاعضاء الدائمين ، وبالذات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، فإن الدافع لذلك هو أنهما بالفعل عارضتا القرارات التي تعرض على مجلس الامن . اننا نواجه في هذه الجمعية وغيرها من المحافل الدولية وغير الدولية محاولة لشني أغلبية الدول الاعضاء عن وصف الوقائع كما هي عليه . ولكن هل هناك من جهة أخرى تمارس سياسة الربط وتجهر بهيها ؟ وهل هناك من دولة أخرى تمارس العيتو ضد القرارات ؟

أين يكمن الحل من أجل تسوية القضية ؟ ماذا على هذا العالم ، الذي تفتخر دولة بتحضرها ، أن يفعله من أجل توفير حق الحياة الحرة للشعب الناميبي ؟ لننظر في الخيارات العملية ؛ هناك خيار الكفاح المسلح وهو موضوع يؤيده ويدعمه بلدي الكويت . ولكن البعض ، وإن كانوا أقلية ، يرفضون هذا الخيار انطلاقاً من رفضهم للمنفذ في مجال التسويات .

الخيار الثاني هو فرض العقوبات الالزامية على جنوب افريقيا ، وهو خيار سلمي يعكس الأول ، فما هي الحجة أو الحجج ضدّه ؟ البعض يقول ان فرض العقوبات سيلحق الضرر بشعوب المنطقة ؛ وحسبنا هنا أن نذكر مروجي هذا التفسير بأن أصحاب الشأن أنفسهم يرفضون هذا التعليل . والبعض الآخر يقول ان فرض العقوبات يعني عزل جنوب افريقيا وأنه ليس بالإمكان عزل نظام والتفاوض معه حول التسوية في آن واحد . هذا بالطبع مردود عليه ، فالعقوبات هي وسيلة سلمية للضغط من أجل الانصياع لرغبة المجتمع الدولي . وان ما يبعث على التفاؤل هو أن مزيداً من الدول ، التي كانت في السابق تعارض فكرة العقوبات ضد جنوب افريقيا ، أصبحت تعتمد في تشريعاتها الوطنية وان كان ذلك بشكل محدود . وأملنا هو أن تتخذ هذه العقوبات طابع الشمولية من حيث نطاق الحظر وأيضاً عدد الدول التي تطبقه ، والى حين اعتماد المجتمع الدولي برمته لاجراءات فعالة ضد جنوب افريقيا فإن بلادي بالتعاون مع غيرها من الدول ، ستواصل سياستها المبدئية في مساندة نضال الشعب الناميبي بقيادة ممثله الشرعي والوحييد ، سوابو ، وفي تضامنها مع دول خط المواجهة وفي تأييدها لاي اجراء دولي ضد جنوب افريقيا .

وختاماً أود أن أعرب باسم وفد بلادي عن تقديرنا البالغ وتأييدنا لمجلس الامم المتحدة لناميبيبا لكل ما بذله خلال العشرين عاماً الماضية في سبيل الغاية السامية التي قام من أجلها . كما نعرب عن ثقتنا بأنه سيضطلع على خير وجه بدور لا يقل أهمية في بناء الدولة الناميبية .

السيد بدوي (مصر) : السيد الرئيس ، تحمل الامم المتحدة مسؤولية خاصة تجاه اقليم ناميبيا وشعبه منذ أن قررت جمعيتها العامة في دورتها الحادية والعشرين عام ١٩٦٦ إنهاء انتداب جنوب افريقيا على هذا الاقليم .

وكان مجلس الامم المتحدة لناميبيا الذي أنشأته الجمعية العامة في العام التالي هو الاداة الشرعية والقانونية لممارسة الامم المتحدة لتلك المسؤولية الخاصة الهادفة الي تمكين شعب ناميبيا من التعبير الحر عن إرادته وتقرير مصيره ، وصولا به الي الامتقلال .

إلا أن نظام بريتوريا العنصري رفض هذه القرارات والترتيبات مدد اللحظة الاولى ومازال يواصل - عبر ما يقرب من عقدين - احتلاله لناميبيا دونما أي سند من القانون أو الاعراف الدولية متحديا إرادة المجتمع الدولي ومتجاهلا لقرارات الامم المتحدة .

وإذا كان شعب ناميبيا يخوض منذ عقدين نضالا بطوليا بقيادة سوابو - ممثله الحقيقي الوحيد - فإن كفاح هذا الشعب من أجل الحرية والامتقلال يمتد الآن لأكثر من مائة عام في إصرار وعزيمة أكسباه احترام وتقدير كل القوي المحبة للسلام والداعية للحق والعدل .

وقد كانت مصر صابقة في دعم ومساندة حقوق الشعب النامبي الشابتة في تقرير المصير والامتقلال ، التزاما بمبادئها في دعم ونصرة كل حركات التحرير الافريقية ، واقتناعا بأن افريقيا الحرة المستقلة هدف لن يتسنى الوصول اليه إلا بتصفية كل جيوب الامتعمار في القارة بأسرها .

ولذلك استضافت القاهرة أول مكتب خارجي لمنظمة سوابو ، ومن القاهرة بدأت سوابو تعزز كفاح شعب ناميبيا علي أرضه المحتلة بعمل سياسي واع ورشيد . إن تضامنا مصر مع القضية الناميبية العادلة لا ينبع فقط من مبادئ العدل والسلام التي تؤمن بها مصر وتدعو اليها ، وانما يجد جذوره راسخة وعميقة في قناعات وأهداف استقر عليها القانون الدولي ، وكرسها ميثاق الامم المتحدة .

خلال عقدين من الزمان يواصل النظام العنصري في بريتوريا تحديه للإرادة الدولية ، ويستمر في احتلال غير مشروع لناميبيا ، ويؤخذ شعبها لسياسات وقوانين عنصرية ، ويمارس ضده أبشع اجراءات القمع والتعذيب .

كما يرتبط بهذا الاحتلال غير المشروع ما يقوم به النظام العنصري من إهدار واستنزاف لموارد ناميبيا وشرواتها وطاقاتها البشرية تحت ظروف القهر والعنف والارهاب . وقد تحالفت معه في هذه المخططات بعض المصالح الاقتصادية الاجنبية الساعية في جشع لاقي وأسرع الأرباح . إذ يقوم هذا التحالف البغيض باستنزاف موارد ناميبيا والاستيلاء علي عوائدها ، وحرمان أصحاب الحق الشرعيين من التمتع بشروات وطنهم ، وإنكار حقوق الاجيال القادمة فيها .

وليس لدينا أي شك في أن هذا التحالف - حرصا علي مصالحه المفرطة فسي أنانيته - لا يهدف إلا لتدعيم الاحتلال غير الشرعي الذي تمارسه القوات العنصرية لناميبيا ، ومن ثم العمل علي إعاقة وتعطيل استقلال الاقليم .

وفي مواجهة هذه الجرائم ، أصدر مجلس الأمم المتحدة لناميبيا - في إطار اضطلاع بالمهام الموكلة إليه - المرسوم رقم ١ لعام ١٩٧٤ ، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في نفس العام ، بهدف حماية وصيانة الموارد الطبيعية في ناميبيا ، أمانة مقدمة يتسلمها أبناؤها بعد أن يتحقق لهم الاستقلال .

وقد شرع المجلس - الذي تشارك مصر في عضويته - في اتخاذ خطوات قانونية ايجابية تطبيقا للمرسوم رقم ١ تستحق كل التحية والامانة ، وتهدف الي مقاضاة ومحاسبة تلك المصالح الاجنبية علي ما تقوم به من انتهاكات ومخالفات في ناميبيا .

إن سياسات جنوب افريقيا العنصرية ليست قاصرة علي احتلالها غير الشرعي لناميبيا واستنزاف مواردها الاقتصادية ، وإنما راحت أيضا تستخدم الاقليم قاعدا للعدوان والإرهاب ضد الدول الافريقية المجاورة ، فانتهكت حدودها وسيادتها ، وعزفت منشآتها للتدمير والتخريب ، حتي ساد التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي واطلت عليها أشباح الحروب والدمار بما يهدر جديها بأشبار وخيمة علي الأمن

والسلام ليس في هذه المنطقة وحدها بل في مناطق أخرى أوسع وأبعد . إذ ليس خافيا أن هذه الأوضاع غير الآمنة ولا المستقرة تدفع الي تصعيد احتمالات الحرب الباردة والتدخل الخارجي ، وما يرتبط بذلك من تهديد لا يمكن تجاهله للامن والسلام في افريقيا ، بل وفي العالم كله .

إذا كانت المسؤولية عن تدهور الأوضاع وتفاقم العنف في الجنوب الافريقي تقع كاملة علي سياسة جنوب افريقيا العدوانية والانتقامية ، واحتلالها غير المشروع لناميبيا فلعله قد آن الاوان لوضع نهاية حاسمة للمخاطر المتصاعدة التي تتعرض لها الشعوب والدول الافريقية .

وإذا كانت الاجراءات العقابية التي لجأت اليها كثير من دول العالم قد نجحت الي حد ما في مقاطعة نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا وفرض العزلة عليه ، فإن هذه الترتيبات والتدابير مازالت قاصرة وغير كافية لدفع جنوب افريقيا للتسليم بالارادة الجماعية للمجتمع الدولي ، والبعد الفوري في تنفيذ قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وفي مقدمتها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

لقد أصبحت الفالبية العظمي من الدول واشقة من أن تطبيق العقوبات الالزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا هو السبيل الوحيد الباقي لتحقيق تسيير سلمي للاوضاع الخطيرة في جنوب القارة الافريقية .

وإذا كان مجلس الأمن هو الجهاز الدولي الأعلى المنوطة به مهمة حفظ وصيانة السلام والأمن الدوليين ، فإن عليه أن يتخذ من الاجراءات التي كفلها له الميثاق في باب السابع ما يضمن تحقيق الانسحاب الفوري لقوات الاحتلال العنصري من ناميبيا ، وتنفيذ خطة الأمم المتحدة التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) . ان مجلس الأمن في هذا التحرك المطلوب لا يمارس فقط واجباته وحقوقه وفقا للميثاق وإنما يحمي أيضا حقوق المجتمع الدولي الذي أنشاه من أجل صيانتها وحفظها . وإذا كان المجلس بموقفه المتردد يواجه تحديا يمس مصداقيته بشكل مباشر فإن المجتمع الدولي يتوقع منه نهاية سريعة لهذا الموقف الذي يعتبر من أهم عوامل استمرار تردي الأوضاع في الجنوب الافريقي .

ان مصر تؤكد من جديد موقفها المبدئي الثابت من دعم ونصرة حق شعب ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال ، وتأييدها لتطلعاته الوطنية في ممارسة سيادته الكاملة على أرضه وشرواته الاقتصادية ، وعزمها على الاستمرار في مساندة سوابو بكل ما في طاقتها من قدرات مادية ومعنوية حتى تتمكن من تحقيق آمال شعبها البطل .

وتحیی مصر اخلاص مجلس الأمم المتحدة لناميبيا وتغانية في اداء رسالته ، والحفاظ على الامانة المقدمة التي يرعاها ، وتطالب المجتمع الدولي بأن يبدي تفهما للخطوات القانونية التي اتخذها مؤخرا وتجاوبا معها من أجل تمكينه من حسن الوفاء بمهامه .

ان مصر ، اذ ترفض وتدين مجددا استمرار نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، واستنزاف شرواتها ومواردها الاقتصادية ، وممارساته العنصرية اللاإنسانية ، وعدوانه المتكرر على جيرانه من الدول الافريقية ، لتهيب بمجلس الأمن ان يشرع فورا في اتخاذ الخطوات والتدابير الكفيلة بوضع نهاية سريعة ونهائية للأوضاع الخطيرة في جنوب القارة .

ان مصر تتطلع ليوم قريب يحصل فيه شعب ناميبيا المناضل على حريته واستقلاله ، ويملك في يده مقاليد أموره ، ويبدأ في ممارسة دوره الدولي .

السيد بارتكيفتش (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : إن مسألة ناميبيا التي تنظر فيها الجمعية العامة مرة أخرى هي أحد البنود التي أدرجت على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيسها . فالجمعية دأبت طوال ٤٠ سنة على مناقشة مسألة افريقيا الجنوبية الغربية . وقبل عشرين سنة ألفت انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ووضعت الاقليم تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة .

غير أنه رغم القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة ومطالبة المجتمع الدولي الصريحة بمنح الاستقلال الفوري للشعب النامبي يواصل عنصريو جنوب افريقيا احتلالهم اللاشعري لناميبيا ويرفضون بتعنت الامتثال لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وبالتكاتف مع الشركات الغربية عبر الوطنية يستغلون بلا رحمة موارد الاقليم الطبيعية والبشرية ويحاولون ، بمساعدة العملاء المحليين ، فرض ما يسمى بالتسوية الداخلية على الشعب النامبي .

لقد تردت الحالة داخل ناميبيا ترديا حادا : فقد حول العنصريون البلد الى معسكر اعتقال ضخم ، وتصعد اعمال القمع ضد المناضلين من اجل الاستقلال ، ويتمرض السكان المدنيون في ناميبيا للإبادة ، وتنتهك حقوق الانسان الاساسية على نطاق هائل ، وتلجأ ملطات جنوب افريقيا الى اعمال القمع الوحشية .

ويواصل نظام الفصل العنصري مضاعفة وجوده العسكري في جزء آخر من ناميبيا - ممر كابريفي - بتميز القواعد العسكرية الموجودة وبناء قواعد جديدة .

وتصاحب الارهاب الممارس ضد الشعب النامبي اعمال العدوان المسلح ضد جيـران ناميبيا ، أي الدول الافريقية المستقلة التي تدعم النضال العادل الذي يخوضه الشعب النامبي من أجل الاستقلال والحرية .

ان نظام بريتوريا ، بذريعة التكلم عن رغبته في العلاقات السلمية وحسن الجوار مع الدول الافريقية المجاورة ، يسعى بمساعدة حماه الغربيين ، لا سيما الولايات المتحدة ، الى تغيير عملية حسم المشكلة النامبية وفقا للاتجاهات الاستعمارية الجديدة . فهو يصر على الربط السيء الصيت ، الذي رفضته الأمم المتحدة ،

بين تسوية المسألة الناميبية والقضية التي لا صلة لها بالموضوع وهي سحب الامميين الكوبيين من أنغولا ، الذين يرابطون هناك بناء على طلب من حكومة ذات سيادة ووفقا للمادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة . وهدف هذه المحاولات واضح وهو عرقلة استقلال ناميبيا وإقحام هذه المشكلة في إطار المجابهة بين الشرق والغرب .

وكما أكد بيان الاتحاد السوفياتي وبوركينا فاسو المشترك الصادر في تشرين الاول/اكتوبر ، أصبحت الحالة في الجنوب الافريقي قابلة للتفجر ومدعاة للقلق البالغ لدى المجتمع الدولي . وان الحالة الراهنة تستدعي تسوية سياسية عادلة . وهذه التسوية لن تتحقق دون وقف نظام جنوب افريقيا العنصري ، الآن وفي المستقبل ، لكل أعمال العدوان التي يشنها على دول خط المواجهة ومنحه ناميبيا الاستقلال الفوري غير المشروط على أساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة والتمفية السريعة لنظام الفصل العنصري الوحشي اللاإنساني في جنوب افريقيا .

ان الوفد السوفياتي يؤيد التوصيات الواردة في تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا . وان الجمعية العامة ، بتلك التوصيات ،

"ترفض بقوة سياستي "الارتباط البناء" و "الربط" اللتين تتبعهما

ادارة الولايات المتحدة الحالية واللتين كان من شأنهما تشجيع نظام جنوب افريقيا العنصري على مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وتدعو الى التخلي عنهما لكي يتسنى تنفيذ قرارات ومقررات الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا" . (A/41/24/(PART II) ، ص ١٤)

ان تقرير المجلس يبين بوضوح ان أعمال نظام بريتوريا نفسها ، سواء داخل جنوب افريقيا أو في منطقة الجنوب الافريقي بأسرها ، أثبتت فشل تلك السياسة . وقد أحسن مجلس الامم المتحدة لناميبيا صنعا عندما أوصى الجمعية العامة بمناشدة حكومة الولايات المتحدة أن تنبذ تلك السياسة .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي السعي الجماعي المكثف من أجل إيجاد سبل ترمي السى
تسوية الحالة المتفجرة في الجنوب الافريقي والتوصل الى تنفيذ قرارات الامم المتحدة
المتخذة بشأن ناميبيا في اقرب فرصة ممكن ، وكذلك التسوية السلمية العادلة في تلك
المنطقة تماشيا مع مبادئ الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وهذا يستلزم أولا
الوقف الكامل للأعمال العدوانية التي يرتكبها نظام الفصل العنصري ضد البلدان
الافريقية المجاورة أو منع ارتكابها في المستقبل . ويجب علاوة على ذلك ضمان الاستقلال
الفوري لناميبيا وازالة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا على وجه السرعة .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي في كل المحافل الدولية الانهاء الفوري لاحتلال
ناميبيا غير المشروع من جانب جنوب افريقيا العنصرية . كما يؤيد ممارسة ناميبيا
فورا حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وانتقال السلطة الفسوري
والكامل الى شعب ناميبيا ، وفقا لمقررات الامم المتحدة بالكامل ، بما في ذلك قرارا
مجلس الامن ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) .

ومن المهم تعزيز دور هذه المنظمة - وخاصة دور مجلس الامن - بشأن هذه
المسألة ، وضمان تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، والمؤتمرات الدولية وقرارات حركة
بلدان عدم الانحياز بشأن ناميبيا . ومن الضروري أن تقوم الدول التي لا تزال تحتفظ
بعلاقات مع جنوب افريقيا بقطع تلك العلاقات فورا بهدف عزل بريتوريا عزلا كاملا من
النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية .

لقد حان الوقت ، نظرا للتهديد الخطير الذي يمثله النظام العنصري في جنوب
افريقيا للسلم والامن الدوليين ، لعقد اجتماع لمجلس الامن الذي يتعين عليه ان
يستخدم سلطاته بغية تنفيذ القرارات المتخذة بشأن ناميبيا واتخاذ اجراء حاسم ضد
المناورات والمكائد المضللة التي تستخدمها جنوب افريقيا في ناميبيا ، عن طريق فرض
جزاء الزامية شاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

ويطالب الاتحاد السوفياتي بتسوية المشاكل المعلقة ، بما في ذلك تلك التي
تتعلق بالقارة الافريقية ، بالطرق السلمية من خلال جهود جماعية تأخذ في الاعتبار
استقلال وحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها . ونحن على استعداد لاتخاذ اجراءات
مشتركة او مماثلة لتحقيق هذه الغاية بالتعاون مع كل الدول .

(السيد ، بارثكيفتشي اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وكما أكد البيان الصحفي الصادر عن تسليم نداء مؤتمر القمة الثامن لرؤساء حكومات ودول بلدان حركة عدم الانحياز الموجه الى زعمي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، الى الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ، السيد ميخائيل غورباتشوف ، فإن هذا النداء والوثائق الاخرى الصادرة عن مؤتمر هراري تتفق مع سياسة الاتحاد السوفياتي التي ترمي الى ازالة الخطر النووي والتوصل الى تسوية عادلة للنزاعات الاقليمية ، وضمان حق الشعوب في التنمية المستقلة والحرية ، والاستقلال الاقتصادي والتعاون الدولي على قدم المساواة . وقد أكد السيد غورباتشوف تضامن الاتحاد السوفياتي مع جمهورية زيمبابوي ودول خط المواجهة الاخرى في نضالها من أجل تحرير شعبي جنوب افريقيا وناميبيا من الاستعمار العنصري .

ويؤيد الاتحاد السوفياتي تأييدا راسخا ان ينال شعب ناميبيا في وقت مبكر حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال على أساس الحفاظ على وحدة ناميبيا واملأ اراضيها ، بما في ذلك خليج والغيس والجزر الساحلية ، كما يؤيد الانسحاب الكامل والغوري لقوات جنوب افريقيا وادارتها من ناميبيا . ويؤيد ايضا انتقال السلطة بالكامل الى الممثل الوحيد والشرعي لشعب ناميبيا ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي حظيت باعتراف الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

ويعلن الوفد السوفياتي مرة اخرى ، من على هذا المنبر ، ان الاتحاد السوفياتي من بين الدول التي تتمسك تمسكا صارما وثابتا بجميع قرارات الامم المتحدة بشأن مسألة ناميبيا . ويقدم الاتحاد السوفياتي ، مسترشدا بقرارات الامم المتحدة ، وسيواصل ان يقدم كل الدعم للنضال العادل الذي يخوضه شعب ناميبيا ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من اجل التحرير مستخدما كل الوسائل المتاحة له .

السيد يومنغجيا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : ان استقلال

ناميبيا مسألة ذات اهمية قصوى للشعب الافريقي وغيره من الشعوب التي تناضل من اجل

استئصال اثار الاستعمار . وقبل شهرين تقريبا اجتمعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية للنظر في مسألة ناميبيا واتخذت قرارا باغلبية ساحقة من الاصوات . وقد اعربت وفود عديدة في بياناتها التي القيت في الدورة الاستثنائية عن استنكارها الشديد للجرائم البغيضة التي ترتكبها السلطات الاستعمارية في جنوب افريقيا وأكدت من جديد تأييدها الحازم للنضال العادل الذي يخوضه شعبا جنوب افريقيا وناميبيا .

وفي السنوات الاخيرة ، وفي الوقت الذي صعدت فيه السلطات الاستعمارية في جنوب افريقيا مناوراتها حول ما يسمى التسوية الداخلية ، كشفت تلك السلطات قمعها الوحشي ضد نضال شعب ناميبيا من اجل الاستقلال الوطني . وترمي هذه السلطات ، عن طريق اقامة "حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية" ، الى بث الشقاق بين صفوف الشعب النامبي وتعميرض وحدته للخطر حتى تتمكن من اطالة احتلالها غير الشرعي لناميبيا . وفي الوقت ذاته ، شنت السلطات في جنوب افريقيا غزوات مسلحة وحشية ومارست التخريب السياسي والابتزاز الاقتصادي ضد دول خط المواجهة الافريقية وانتهكت بشكل صارخ سيادة تلك الدول ووحدة اراضيها ، محاولة لارغامها على التخلي عن تأييدها للنضال العادل لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا .

وقد أدت هذه الاعمال الاجرامية التي ترتكبها السلطات في جنوب افريقيا ، بالاضافة الى قمعها الوحشي لنضال شعب جنوب افريقيا المناهض للفصل العنصري ، الى تقويض السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي على نحو خطير ، الامر الذي يمثل تهديدا للسلم والامن في العالم بأسره .

يخوض الشعب النامبي نضالا عنيدا ضد الحكم الاستعماري لجنوب افريقيا ومن اجل الاستقلال الوطني . وقد تمكن هذا الشعب ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، من ان يعزز وحدته وان يظلم بنضاله الباسل باشكال مختلفة ، بما فيها النضال المسلح ، واستمر في احراز النصر على الرغم من الظروف الصعبة التي يواجهها . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا ان الشعب النامبي ، اذا ما استمر في نضاله ، سيحقق النصر النهائي بالتاكيد من اجل الاستقلال .

ان الكفاح العادل الذي يخوضه الشعب الناميبي لا يحظى بالتضامن القوي من جانب البلدان الافريقية فحسب بل يلقي أيضا تعاطفا وتأييدا متعاطفين من جانب المجتمع الدولي . ففي اجتماع القمة الثاني والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز . المعقودين العام الحالي ، تركز الاهتمام على مسألة الجنوب الافريقي . فضلا عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن ناميبيا المعقودة بالامس القريب ، نظمت الامم المتحدة في فيينا المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا . وقد اكدت كل تلك المؤتمرات مجددا دعمها الراسخ لكفاح شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ودعت الى فرض جزاءات فعالة على سلطات جنوب افريقيا . أما ما يجدر ذكره على وجه الخصوص فهو أن دول خط المواجهة الافريقية تحملت في دعمها للقضية العادلة لشعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ضغوطا هائلة من جانب بريتوريا وتكبدت تضحيات وطنية جسيمة . ولذا نود أن نعرب لها عن خالص تقديرنا وتأييدنا .

وميثاق الامم المتحدة وعلان انهاء الاستعمار يضمن صراحة على أن الاستقلال وتقرير المصير على المعيد الوطني هما حق مقدس وغير قابل للتصرف ينبغي كفالتسه لشعوب البلدان قاطبة . واستجابة لتطلعات شعوب العالم ، اتخذت الامم المتحدة الكثير من القرارات والمقررات الهامة الرامية الى التعجيل باستقلال ناميبيا . ففي عام ١٩٦٦ اتخذت الجمعية العامة قرارا ينهي انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا . وفي عام ١٩٦٩ ايد مجلس الامن قرار الجمعية العامة ، وفي عام ١٩٧١ اهدت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري ذلك الاجراء من جانب الجمعية العامة . ومن ثم فإن ما اهدته هيئات الامم المتحدة الرئيسية الثلاث من معارضة لا لبس فيها لاحتلال جنوب افريقيا لناميبيا ابطل أية ذريعة تتخذها بريتوريا لمواصلة احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم . وفي عام ١٩٧٨ ، اتخذ مجلس الامن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتحقيق استقلال ناميبيا من خلال انتخابات تجرى تحت اشراف الامم المتحدة حسبما يدعو اليه القرار ٤٣٥

(١٩٧٨) هو منصفة ومعقولة توفر اساسا واقعيا وسليما للوصول الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . وقد ابدت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في سعيها الى ايجاد تسوية معقولة لتلك المسألة قدرا كبيرا من الاخلاص والصدق وروح التوفيق وتعاونت بشكل نشط مع الامين العام للأمم المتحدة .

بيد أن سلطات جنوب افريقيا تحددت قرارات الامم المتحدة ومقرراتها ورفضت تنفيذها . بل انها حتى فيما يتعلق بقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) فقد تراجعت عن موافقتها عليه وتحاول بهتى السبل عرقلة تنفيذه . وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر الماضي اعلنت تلك السلطات موافقتها على اختيار النظام الانتخابي . وفي آذار/مارس من العام الحالي ابدت استعدادها لجعل ا ب/اغسطس من العام نفسه موعد بدء تنفيذ قرار مجلس الامن . وبالرغم من كل ذلك تمادت ، بمساندة احدى الدول الكبرى وتواطؤها معها ، في الاصرار على الربط بين استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من انغولا باعتبار هذا المطلب الاخير شرطا مسبقا لتحقيق الاول ، الامر الذي يدفع بمسألة ناميبيا الى مازق .

والواقع ان صيغة الربط هي ، كما يعرف الجميع ، ذريعة تستخدمها سلطات جنوب افريقيا لتأخير تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الامر الذي لا يلقى معارضة شديدة فحسب من جانب انغولا وغيرها من دول خط المواجهة الافريقية وسوابه بل رفضته ايضا الجمعية العامة ومجلس الامن رفضا قاطعا ويجدر بيان أن نيل ناميبيا استقلالها وانسحاب القوات الكوبية من انغولا هما مسألتان مختلفتان . والربط بينهما لا يؤدي الا الى زيادة تعقيد المشاكل في الجنوب الافريقي وجعلها مستعصية على الحل واطالة معاناة الشعب النامبي وتكثيف حدتها .

وقد اوضح معظم الممثلين خلال المناقشة الراهنة ممكن المسألة الناميبية . وينبغي عدم السماح باستمرار تلك الحالة التي يبرز فيها الشعب النامبي تحت وطأة العدوان والامتداد . وبغية ممارسة قدر اكبر من الضغط على سلطات جنوب افريقيا

الاستعمارية وتقديم دعم اقوى للشعب الناميبي في كفاحه من أجل الاستقلال الوطني ولشعب جنوب افريقيا في نضاله ضد الفصل العنصري ولدول خط المواجهة الافريقية في جهادها في سبيل صون سيادتها وصلاحها الاقليمية ، نرى انه ينبغي للدورة الحالية للجمعية العامة ان تلبى نداء شعوب جميع البلدان وتتخذ قرارات تحث مجلس الامن على تطبيق جزاءات فعالة ضد جنوب افريقيا عملا بالاحكام ذات الصلة من ميثاق الامم المتحدة وان تدعو جميع الدول الاعضاء الى ان تتخذ فرادى او جماعات تدابير عقابية ضد جنوب افريقيا وتزيد من دعمها المعنوي والمادي لشعوب ناميبيا وجنوب افريقيا ودول خط المواجهة الافريقية . ولن تصبح جهودنا مشمرا واكثر فعالية الا بترجمة مواقفنا المعلنة خلال المناقشة الراهنة الى اجراءات ملموسة .

والصين حكومة وشعبا تشعر بقلق عميق ازاء تطورات الحالة في ناميبيا . وفي ايلول/سبتمبر الماضي حضر فوشيوكيان مستشار الدولة ووزير خارجية الصين الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة بوصفه رئيسا للوفد الصيني وادلى ببيان اكد فيه مجددا موقف الصين الحازم المؤيد لكفاح الشعب الناميبي في سبيل الاستقلال الوطني بقيادة سوابو . وستظل الصين حكومة وشعبا ، كما كانت دوما ، تحاصر البلدان والشعوب الافريقية وكل البلدان والشعوب المحبة للسلام والعدل ومتواصل بذل الجهود الدؤوية للقضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتحقيق استقلال ناميبيا وصون السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي ولن يهدأ لها بال الا ببلوغ تلك الاهداف .

السيد بوستوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نجتمع مرة اخرى لمناقشة مسألة ناميبيا التي تعد واحدة من أعقد ما تواجه الامم المتحدة من مشاكل . فبالرغم مما أحرزناه من انتصارات كبيرة في تصفية الاستعمار في افريقيا تذكرنا محنة شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا باننا لم نحجز بعد مهمتنا على الوجه الاكمل . وقد انقضى الآن ما يربو على مائة سنة منذ بدأت الامة الناميبية الباسلة كفاحها في سبيل الاستقلال الوطني ومازالت مع ذلك تخوء بالسيطرة الاستعمارية والاحتلال العسكري العنصري والاستقلال الاقتصادي الذي لا يعرف الرحمة .

وما زالت مسألة ناميبيا شوكة في ظهر المجتمع الدولي بأسره وعلى رأسه الأمم المتحدة التي تظلع بالمسؤولية الرئيسية عن ناميبيا . واحتلال جنوب افريقيا لناميبيا واقامتها المراقيل على طريق اعمال حق الشعب الناميبى غير القابل للتصرف في تقرير المصير والامتقلال الوطنى هما انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة وغير ذلك من مبادئ القانون الدولي . وبالتالي فإننا نواجه حالة أخذة في التدهور ليس في ناميبيا فحسب بل وفي منطقة الجنوب الافريقى بأسرها مما يشكل تهديدا للسلام والامن الدولي .

والمقبة الرئيسية التي تعترف اعمال حق الشعب الناميبى في تقرير المصير ومنح ذلك الاقليم استقلاله تكمن في رفض جنوب افريقيا الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الامن والجمعية العامة . وقد انقضت عشرون سنة منذ ان تولت الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن ناميبيا . ومن المؤسف ان جنوب افريقيا لا تكتفي بالامعان في تحدى قرارات الأمم المتحدة بل انها عمدت بالفعل الى تدعيم وجودها غير الشرعى في ناميبيا . وكشفت من عسكرة الاقليم فجملته قاعدة لشن العدوان على الدول الافريقية المستقلة المجاورة . وسامت الحجج الواحدة تلو الاخرى لاعاقبة تنفيذ خطة الأمم المتحدة لامتقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي ضوء تلك الحقائق يصبح من دواعي القلق ان جنوب افريقيا تتلقى الدعم والتشجيع من بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا . إذ عرقلت هاتان الدولتان باستخدامهما حق النقض في مجلس الامن اعتماد تدابير فعالة لتنفيذ خطة امتقلال ناميبيا . وقد اثبتت تلك الاعمال بوضوح تام ان بريتوريا ومؤيديها يهفون تجاهل الأمم المتحدة وفرض الحل الذي يرونه لمسألة ناميبيا .

تسمى بولندا على الدوام ، بوصفها عضوا في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، لتقديم مساهمات بناءة لصالح ناميبيا . ونعتبر هذه المسألة على الدوام مسألة تتعلق بتمفية الاستعمار الحقيقية ، ونرى ان لشعب ناميبيا المحتل بمورة غير شرعية حقا غير قابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال الوطني في ناميبيا الموحدة . كما اننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه لا يمكن تحقيق الاستقلال الحقيقي لناميبيا إلا بمشاركة المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية ، الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا ، مشاركة مباشرة وتامة . إن بولندا ، إذ تأخذ هذا بعين الاعتبار ، تشجب جميع محاولات نظام جنوب افريقيا لفرض حلول الاستعمار الجديد من خلال اقامة ادارة عميلة في ناميبيا . وإننا نرى أن اكثر الوسائل فعالية للاسراع باحداث تغييرات في ناميبيا وجنوب افريقيا هي العزل التام لنظام الفصل العنصري ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ولذلك ، فإننا ندعو الى فرض جزاءات الزامية شاملة ضد جنوب افريقيا على الفور ، وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، فإن بولندا تؤيد تأييدا تاما الوثائق الختامية التي اعتمدت هذا العام في المؤتمر المعني بالجزءات التي انعقد في باريس ، وفي مؤتمر ناميبيا الذي انعقد في فيينا ، وكذلك تلك الوثائق التي اعتمدت في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة عشرة المكرومة لناميبيا ، التي انعقدت في ايلول/سبتمبر .

اننا نعتقد اعتقادا راسخا انه قد حان الوقت لان يترجم المجتمع الدولي اعلاناته للتعاطف مع قضية شعب ناميبيا الى عمل حاسم محدد . وليس في ومع الأمم المتحدة ان تقصر نفسها على مجرد تكرار تصميمها على اتخاذ مثل هذا الاجراء يوما ما في المستقبل . لقد أن الاوان ان تظهر جميع الدول الارادة السياسية اللازمة لوضع نهاية لمعاناة ناميبيا والجنوب الافريقي وانعدام الامن فيها . إننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأن استقلال ناميبيا في متناول ايدينا ، ويتحتم علينا أن نوحده جهودنا لتحقيقه .

السيد الكواري (قطر) : السيد الرئيس ، يسرني ان ادلي بهذا البيان باسم المجموعة العربية التي اتشرف برئاستها لهذا الشهر ، لكي نسجل مرة اخرى موقف المجموعة العربية المؤيد بكل قوة لاستقلال ناميبيا والمدين بكل شدة لاستمرار جنوب افريقيا في احتلال ذلك الإقليم .

طوال عشرين عاما ، أي منذ ان اتخذت الجمعية العامة قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) الذي بمقتضاه انهد انتداب جنوب افريقيا على ما كان يسمى آنذاك إفريقيا الجنوبية الغربية ، ظلت تلك الدولة تجاهر برفضها تنفيذ قرارات الامم المتحدة وتستمر في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وهو الاحتلال الذي يشكل عملا عدوانيا ضد الشعب الناميبى ، وفقا لتعريف العدوان الوارد في قرار الجمعية العامة رقم ٣٣١٤ (د - ٢٩) . وظلت جنوب افريقيا تضرب عرض الحائط بقرارات اجهزة الامم المتحدة كلها ، من الجمعية العامة الى مجلس الامن الى محكمة العدل الدولية في آرائها الاستشارية المعروفة . وقد كان عجز الامم المتحدة عن تولي مسؤولياتها المباشرة على الاقليم وعن وضع حد لتحدي جنوب افريقيا لارادة المجتمع الدولي محنة حقيقية تعانيها منظماتنا منذ عشرين سنة . وقر ساهمت تلك المحنة ، الى جانب محنة شعب فلسطين ، في زعزعة ثقة شعوب العالم بالامم المتحدة وفي النيل من مصداقية المنظمة الدولية في نظر تلك الشعوب .

لقد جدد المجتمع الدولي هذا العام مرة اخرى مطالبته بانسحاب جنوب افريقيا من ناميبيا واصراره على حماية حق الشعب الناميبى في الحرية وتقرير المصير ، وذلك في الدورة الاستثنائية الاخيرة للجمعية العامة ، التي صدر عنها القرار (د١ - ١/١٤) ، مؤكدا من جديد حق الشعب الناميبى في تقرير المصير والحرية والاستقلال ، ومدينا بقوة مرة اخرى جنوب افريقيا لاستمرار احتلالها غير الشرعي ، ولاقامتها في حزيران/يونيه ١٩٨٥ مايسمى بحكومة مؤقتة مزعومة في ناميبيا ، رافضا جميع تلك المخططات الخادعة التي يحاول بها نظام بريتوريا استمرار احتلاله غير الشرعي ووامفا الاجراءات المتخذة بانها باطلة ولاغية ، ومكررا في النهاية ان

الجزاءات الإلزامية الشاملة هي السبيل الأكثر فعالية لضمان امتثال جنوب افريقيا لقرارات الامم المتحدة بشأن ناميبيا .

لن يعود السلام الى جنوب القارة الافريقية ولن تستقر الاحوال فيها الا اذا تحقق امران مازالت الامم المتحدة تسعى اليهما منذ سنوات ، الا وهما : ازالة النظام العنصري من جنوب افريقيا من جهة ، وتحرير ناميبيا من جهة اخرى . واننا لنهيب بالدول ، التي تمكن مساعداتها وسياساتها النظام العنصري في بريتوريا من تحدى ارادة الامم المتحدة في هذين المجالين ، ان تعدل عن سياساتها تلك . ونشير في هذا الصدد الى آخر قرارات الجمعية العامة ، اعني القرار ٩٧/٤٠ بء ، الذي ادانت فيه الجمعية العامة بشدة استعمال حق النقض ، مما ادى الى الحيلولة دون اتخاذ مجلس الامن تدابير فعالة ضد النظام العنصري في بريتوريا .

إنني باسم المجموعة العربية اود ان اؤكد من جديد تأييدنا التام لكفاح شعب ناميبيا بقيادة ممثله الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

ونشيد بالجهود المثمرة التي يبذلها مجلس الأمم المتحدة ومفوض الأمم المتحدة لناميبيا رغم الصعوبات والعراقيل التي توضع في سبيلها . واننا لعلنا يقيين من أن مسيرة التاريخ لن تتوقف ، وأن آخر ظل للاستعمار سينحسر عن الجنوب الأفريقي بالرغم من كل الصعوبات والمعوقات وستزول من جبين العالم المعاصر تلك الوصمة التي يمثلها اصرار جنوب افريقيا على التنكر للشرعية الدولية وعلى انكار حق شعب ناميبيا في الحرية والاستقلال .

السيد ايكازا غالارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نظرت

الجمعية العامة منذ بضعة أيام في مشكلة الفصل العنصري ، وشارك أكثر من مائة من الوفود في الاعراب عن الرفض العالمي لهذا النظام . بيد أنه عندما حان وقت التصويت على الاجراءات المحددة في شكل قرارات ، تكررت مرة أخرى الاصوات السلبية التي تشهدنا جميع المحافل والتي تكشف عن الوجه الحقيقي للمتواطئين مع نظام جنوب افريقيا .

وننظر اليوم مرة أخرى في مسألة ناميبيا وهي النتيجة المباشرة لنظام الفصل العنصري ونتساءل : الى متى مستمر هذه المأساة ، وما هي كمية الدم التي يجب أن تراق ، وكم عدد الابرياء الذين يجب أن يتحولوا الى ضحايا ، والى أي مدى يمكن أن تتحمل هذه الشعوب المعاناة قبل أن يتحرك ضمير الذين يعملون على استمرار هذه الحالة ومن يشجعونهم ؟

وفيما يتعلق بناميبيا ، فنحن لا نتكلم عن فترة خمس أو عشر سنوات من الاضطهاد والظلم : اننا نتكلم عن أكثر من مائة عام من الخزي والعار ، ونتكلم أيضا عن أكثر من مائة عام من انتفاضة وبطولة هذا الشعب النبيل ضد السيطرة الاجنبية .

وتواصل جنوب افريقيا انتهاكها لقرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) الصادر في عام ١٩٦٦ ، احتلالها المتمنت لناميبيا بالتواطؤ مع بلدان أخرى ، وتستمر جنوب افريقيا في نهب الموارد الطبيعية لهذا الاقليم بلا هوادة . وقد طبقت جنوب افريقيا في ناميبيا نفس القوانين الخاصة بالتمييز القبلي والعرق التي تطبقها على السكان السود في جنوب افريقيا . وكما تمتثل جنوب افريقيا الموارد الطبيعية لناميبيا ،

فان القوى العاملة أيضا يحكمها نظام الفعل العنصري على نحو ما هو متبع في جنوب افريقيا ، بل وأكثر وحشية . وعلاوة على ذلك ، فان الفارق في الدخل وفي مستويات المعيشة بين السود والبيض في ناميبيا هي الآن كما كانت دائما أكبر من الفروق المناظرة في جنوب افريقيا نفسها .

فناميبيا بمواردها الهائلة ، كانت تعرف منذ بدء الحكم الاستعماري بأنها "جنة رأس المال الاجنبي" . ولكنها تحولت الى جحيم لسكانها الذين كان من قبيل المفارقات أنهم وقعوا ضحية للثروة التي يملكونها . وهناك اليوم أكثر من مائتي شركة رئيسية وفرعية تابعة للولايات المتحدة وجنوب افريقيا تتخذ مقارها في بلدان غربية أخرى ، وهي تقوم بلا رحمة وبلا سند من القانون باستغلال الموارد الطبيعية في ناميبيا ، في حين أن هذه الموارد هي ملك خالص للشعب الناميبى ، ولم يخول مجلس الأمم المتحدة لناميبيا استغلال هذه الموارد ، اذ انه يقرر في مرسومه رقم واحد أن استغلال الموارد الطبيعية في الاقليم ينبغي أن يتم بتحويل من المجلس وحده .

وتستخدم جنوب افريقيا اقليم ناميبيا كقاعدة لشن العدوان على البلدان الشقيقة في خط المواجهة ، ولاسيما على جمهورية أنغولا الشعبية .

وكما هو معروف للجميع فان السياسة غير المسؤولة "للارتباط البئ" قد أدت بواشنطن الى أن تتبع نفس السياسة التي تمارسها في أمريكا الوسطى - أي سياسة استخدام الاراضي الاجنبية لشن العدوان على الدول ذات السيادة . وقد قررت الولايات المتحدة أن توفر الاملحة المتقدمة لمعدات يونيتا المسلحة التي تعمل من داخل ناميبيا وتمثل مصالح بريتوريا ، كما كانت تفعل في أمريكا الوسطى .

ويتضمن قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) خطة قبلت على المستوى الدولي بشأن استقلال ناميبيا . ومع ذلك لم ينفذ هذا القرار ، ومازالت ناميبيا ترمف في اغلال الاستعباد .

وليس هناك الآن ولم يكن هناك في أي وقت ما يبرر استمرار حرمان ناميبيا من حقها الشرعي في الاستقلال . والنظرية الشائبة التي تدعو الى "الربط" هي نتاج لنفس

المقول المشوثة التي تمخضت عن فكرة "الارتباط البتاء" . والتذرع بوجود القوات الكوبية الاممية في انغولا ليس إلا ربطا عشوائيا لا يقوم على اساس ، ويهدف الى ادامة احتلال ناميبيا ، والتغطية على عدم استعداد جنوب افريقيا وحلفائها لتنفيذ التزاماتهم الدولية .

وبذلك نعود حتما الى نفس النقطة وهي : الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، واستمرار التوتر في الجنوب الافريقي ، وتهديد السلم والامن في المنطقة ، وتلك كلها نتيجة لاستمرار وجود نظام الفصل العنصري الذي لايزال قائما بفضل التعاون التاريخي الذي يتلقاه من حلفائه الاقوياء . ومن هنا فكفاح ناميبيا من أجل الاستقلال يرتبط ارتباطا وثيقا بالكفاح ضد نظام الفصل العنصري المقيت .

وكما قلنا منذ بضعة ايام ، يتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف بطريقة تتماشى مع كفاح هذه الشعوب من أجل العدل والحرية . وهناك اقتناع بات الآن أكثر وضوحا عن أي وقت مضى بأن فرض الجزاءات الالزامية هي الوسيلة السلمية الوحيدة المتاحة أمام المجتمع الدولي لمساعدة هذه الشعوب على استئصال الفصل العنصري . ونود في هذا السياق أن نشير الى المؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي عقد في فيينا في تموز/يوليه الماضي ، وأسفر عن برنامج عمل نقتبس منه الفقرة التالية :

"يناشد المؤتمر الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ، وهما من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ، اللتين حالتا ، حتى الآن ، دون أداء المجلس لمهامه بفعالية . أن تعيدا النظر في موقفيهما في ضوء الحالة الخطيرة في الجنوب الافريقي وما تجتمع على مر السنوات العشرين الماضية من أدلة تشير ، على نحو لا يقبل الجدل ، الى أن الجزاءات الالزامية الشاملة هي أكثر الوسائل السلمية فعالية لارغام جنوب افريقيا على انهاء احتلالها غير الشرعي لناميبيا" .

(A/CONF/138/11 ، الفقرة 178)

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، اجتمع ممثلو ١٣٠ حزبا سياسيا من آسيا وافريقيا وأوقيانوسيا وأوروبا وأمريكا في ماناغوا ، للاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيس الجبهة الماندانيسية للتحرير الوطني . وقد أصدرت تلك الأحزاب اعلان ماناغوا الذي ينص في الجزء الذي يتناول ناميبيا على ما يلي :

"تطالب الأحزاب بانهاء الاحتلال المستمر لناميبيا الذي يشكل انتهاكا للمعيار من القرارات التي اعتمدها الامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة بلدان عدم الانحياز ، كما تكرر الأحزاب الاعراب عن تضامنها مع شعبي ناميبيا لضمان حقه في تقرير المصير" .

وقد عَلَّمنا التاريخ أن عملية انهاء الامتعمار لئن كانت مؤلّمة وبطيئة فسي
بعض الاحيان فهي لا مفر منها . ان بقايا النظم المقيتة لاتزال تتمسك بذيول التاريخ
محاولة البقاء بأي ثمن ، ولكن الشعوب المعنية تهب منتفضة وستنتصر عليها .

ويذكرنا ذلك بكلمات أحد زعماء المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية
(سوابو) ، هو الرفيق هرمان توافو ، الذي سجن في جزيرة روبين في جنوب افريقيا :

"اننا لا نعتز ، ولن نعتز في المستقبل ، بحقهم في أن يحكمونا وفي
أن يسنوا قوانين لم نشترك في وضعها ، وفي أن يعاملوا بلدنا كما لو كانوا
أصحابه ويعاملوننا كما لو كانوا أسيادا لنا . لقد اعتبرنا دائما جنوب
افريقيا دخيلة على أمتنا . هذه هي مشاعرنا ومستظل مشاعرنا دائما ... وعندما
تدرك ملطات جنوب افريقيا هذا الموقف وتتمرد تبعا له فعند ذلك فقط نستطيع
أن ننهي نضالنا من أجل الحرية والعدالة في الارض التي ولدنا فوقها" .

ومنذ عشرين عاما صرحت سوابو في ١٨ تموز/يوليه ١٩٦٦ ، بعد أن استنفدت جميع
السبل السلمية ، في ختام وثيقة نشرت في دار السلام :

"ان السبيل الوحيد الباقي أمامنا الآن لتحقيق التحرر هو الانتفاضة

المسلحة" .

واليوم تحتل ناميبيا قوات يزيد قوامها على ١٠٠ ٠٠٠ جندي ، ولكنها تواجه
مقاومة بطولية في حرب التحرير التي يخوضها شعب ناميبيا بقيادة سوابو ممثله الشرعي
الوحيد .

وفي ضوء تلك الملحمة البطولية يؤكد شعب نيكاراغوا ، الذي يتعرض بسدوره
للمدون والذي يدافع أيضا عن كرامته ، مجددا على تضامنه الذي لا يحدد مع شعب
ناميبيا في نضاله من أجل استرداد حقه غير القابل للتصرف في الحرية والعدالة
والسلم .

السيد تاناي (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ها هي ذي

الجمعية العامة تناقش مرة أخرى مسألة ناميبيا . لقد انقضى عشرون عاما منذ أن أنهت

الجمعية انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا وأعلنت حق شعبها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحرية والاستقلال . غير أن الحالة لا تزال اليوم بدون تغيير . فناميبيا لا تزال محتلة من جانب جنوب افريقيا ، وما برح تقرير المصير والحرية والاستقلال أحلاما تراود شعب ناميبيا المعذب والمناضل .

ولم تسفر الجهود التي بذلها المجتمع الدولي طيلة ٢٠ عاما لتحقيق حرية ناميبيا عن أية نتائج .

وما زالت مسألة ناميبيا مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ ١٩٤٦ . وعقدت الجمعية العامة ثلاث دورات استثنائية بشأن هذا الموضوع .

وقد درست الجمعية العامة ، في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة التي عقدت منذ شهرين فقط ، جميع جوانب المسألة واتخذت القرار S-14/1 ، الذي أيدت فيه ، ضمن جملة أمور ، شرعية كفاح الشعب الناميبيني بكل وسيلة متاحة له ، بما في ذلك الكفاح المسلح ، حتى يمد عدوان جنوب افريقيا ويحقق تقرير المصير والحرية والاستقلال . وهكذا أعرب المجتمع الدولي مرة أخرى عن رأيه في عبارات واضحة تماما . ومع ذلك لا توجد بادرة تنم عن تغيير جنوب افريقيا لموقفها . بل على العكس ، يواصل نظام بريتوريا بمعجزة تحديه للنداء الداعي الى وقف احتلاله غير المشروع لناميبيا ويواصل قمعه السياسي الوحشي وتمييزه العنصري وسياسته القائمة على الفصل العنصري .

لقد أشارت الحالة في الجنوب الافريقي وناميبيا انشغالا وقلقا عميقين لدى البلدان الافريقية والمجتمع الدولي .

وأصبح الآن تحرير ناميبيا من القهر الاستعماري في مقدمة مهام النضال من أجل ازالة الاستعمار من على وجه الأرض . لقد أعرب ممثلون كثيرون بطريقة مقنعة تماما عن اصرار المجتمع الدولي على دعم كفاح ناميبيا من أجل الحرية الى أن يتحقق الانتصار الكامل . وجرى التأكيد بصورة قاطعة على أن خطة الأمم المتحدة لناميبيا تظل الاساس الوحيد للتنمية السلمية لمفككة ناميبيا . كما أعرب عن تأييد استمرار اضطلاع الامين العام بجهوده في هذا الصدد ، وأكد مجددا على ضرورة تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) دونما ابطاء .

وتم الاجماع على أن تسوية مشكلة ناميبيا أمر حيوي لا للشعب الناميبيني فحسب بل أيضا لجميع الشعوب في الجنوب الافريقي ، بغية الوفاء بالحاجة الملحة لدرء التوتسر الخطير في المنطقة وكفالة السلم والاستقرار الدوليين .

وعلى المستوى الدولي ، أظلع بعمل واسع النطاق لتعبئة الرأي العام لتأييد القضية العادلة لشعب ناميبيا . واتخذت الاغلبية الساحقة لدول العالم خطوات تستهدف اجبار جنوب افريقيا على وضع حد لسيطرتها على ناميبيا .

وجرى التأكيد في الاعلان السياسي لمؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري ، على ادانة رؤساء دول أو حكومات تلك البلدان بشدة للاحتلال الاستعماري وغير الشرعي والوحشي المستمر لناميبيا من جانب نظام جنوب افريقيا العنصري في انتهاك صارخ لقرارات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز ومحافل دولية أخرى .

ونجد لزاما علينا أن نلاحظ مرة أخرى بأسف عميق أن جنوب افريقيا تواصل تحدي جهود الامم المتحدة والمجتمع الدولي . فنظام بريتوريا يواصل وضع المزيد من العقبات لعرقلة حصول ناميبيا على الاستقلال الحقيقي . وقد أصبح من الواضح أن جنوب افريقيا تنظر الى المفاوضات باعتبارها ذريعة لكسب الوقت ، وإدامة سيطرتها على ناميبيا ، ولغرض حل استعماري جديد ، ولتنفيذ خططها التوسعية التي تزعزع استقرار المنطقة .

ان الاستخفاف الذي يتحدى به نظام بريتوريا أبسط قواعد القانون الدولي يتجلى في وجوده العسكري في ناميبيا ، واستخدام أراضيها كقاعدة لشن أعمال الارهاب والمدوان وزعزعة الاستقرار ضد أنفولا وغيرها من البلدان المجاورة . وقد خلق ذلك حالة خطيرة بوجه خاص في الجنوب الافريقي تهدد السلم والامن الدوليين . ان تلك الاعمال ، التي تتعارض مع جهود الامم المتحدة لتحقيق اتفاق يكفل تنفيذ خطة استقلال ناميبيا ، توضع بجلاء نفاق عنصريي جنوب افريقيا ورياءهم .

لقد أكدت رومانيا مرارا ، هنا في الدورات العادية والاستثنائية وفي مجلسي الامن وفي محافل دولية أخرى ، على دعمها الثابت والمتعدد الاشكال للنضال الوطني

التحرري لشعب ناميبيا ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ممثله الشرعي ، وعلى تأييدها لجهود الامم المتحدة للانطلاق بمسؤولياتها .
لقد أظهر شعب رومانيا ، بالتزامه الثابت بالمثل العليا للمعادلة الوطنية والاجتماعية ، تضامنه القوي مع شعب ناميبيا في جهوده الرامية الى تحقيق الحرية وممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بحرية بدون أي تدخل خارجي .

وقد تأكد التضامن الكامل من جانب جمهورية رومانيا الاشتراكية مع نضال الشعب الناميبي مؤخرا في الرسالة التي وجهها الرئيس شاوليسكو إلى رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) السيد سام نجوما ، بمناسبة مرور عشرين عاما على بدء كفاح الشعب الناميبي ، وكذلك في الرسالة التي وجهها إلى مؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز .

ورومانيا الاشتراكية تؤيد بقوة اعتماد قرارات حازمة من بينها الجزاءات من أجل التعميل بحصول ناميبيا على الاستقلال على أساس قرارات الأمم المتحدة ، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٢٨٥ (١٩٧٦) والقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتؤيد الأعمال الملمومة التي يقوم بها المجتمع الدولي لازالة جميع المقبات عن طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة . ونرفض بشدة أي محاولة لربط تنفيذ الخطة بعناصر دخيلة أو بمختلف الشروط والمنساورات التسوية الرامية إلى تعطيل تحقيق تطلعات الشعب الناميبي في الحرية .

ورومانيا تمشيا مع موقفها المبدئي فيما يتعلق بالامتثال الدقيق لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمسألة ناميبيا ، قد اتخذت دائما موقف الادانة القوية للاحتلال غير الشرعي ، وسياسات وممارسات الفصل العنصري التي تطبقها سلطات بريتوريا العنصرية . وقد أيدت رومانيا دائما وبجميع الوسائل نضال الشعب الناميبي العادل من أجل تحقيق أمانه المشروعة في الاستقلال والحرية والتقدم الاجتماعي . كما تدين بقوة أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها سلطات بريتوريا في الدول المجاورة .

وباسم الشعب المناضل والذي يعاني في ناميبيا ، وباسم السلم والأمن في الجنوب الافريقي وما وراءه ، فاننا نحث الجمعية العامة على أن تظلم بمسؤولياتها تجاه ناميبيا . ودعونا نوجه جميع قوانا إلى عمل قوي وحازم دعما لتحرير الشعب الناميبي . ولنضعف جهودنا من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون أي ابطاء .

السيد سلاوي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من المصعب ،

لاسباب عدة ، إلا نربط بين المداولة التي فرغنا منها في الاسبوع الماضي فقط عن سياسة

الفعل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا وبين الموضوع الذي تناقشه الجمعية العامة الآن وهو مسألة ناميبيا .

فقبل كل شيء، ينبع كل من الموقعين من أعمال وتصرفات حكومة بريتوريا التي تعتبر انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأولية للقانون الدولي . ومجرد السماح باستمرار هذه الأوضاع يشكل في حد ذاته خطرا على السلم والامن الدوليين . وفضلا عن ذلك فقد أدى هذان الموقفان إلى ظهور توافق آراء دولي واضح وحازم تشكل على مدى السنين بفضل الأمم المتحدة .

وفي حالة ناميبيا بالذات مضت الآن عشرون عاما منذ نذرت الجمعية العامة من جنوب افريقيا انتدابها على ذلك الاقليم وقررت أن تتولى المسؤولية الكاملة المباشرة عنه بنفسها .

وبعد كثير من التردد انتهت جهود المجتمع الدولي إلى اعتماد قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا .

وعلى أثر قبول جميع الاطراف لهذه الخطة ، بدأ أن احتمالات التوصل إلى تسوية تفاوضية أصبح وشيكا ، وأن ما أبداه شعب ناميبيا وما أبدته معه افريقيا بأسرها من صبر ونضج قد كوفئ أخيرا بإزالة آخر العقبات الباقية في طريق تنفيذ الخطة . ولكن من المؤسف أن جنوب افريقيا لم تلتزم بحسن نية وبصدق بتنفيذ الخطة ، بل عمدت بما هو مألوف عنها من ازدواج المواقف إلى افساد العملية بإقامة سلسلة من العقبات في طريقها .

وفي هذا الاطار يجب أن ننظر إلى محاولة جنوب افريقيا لاقحام عناصر غريبة على خطة التسوية التي اعتمدت دوليا ، وهي محاولة ترمي إلى اضعاف عزم المجتمع الدولي على تحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا . ويمكن أن تعزى هذه الاساليب الشوفينية وهذه العراقيل التي يقيمها نظام الفعل العنصري من أجل منع حل مشكلة ناميبيا إلى المكاسب الاقتصادية والمالية التي يحققها النظام وتحققها من خلاله دوائر عسكرية أجنبية معينة ، نتيجة للاستغلال المكثف لثروات ناميبيا الهائلة .

ولا شك في أن عدم اتخاذ موقف جماعي حازم من جانب المجتمع الدولي سيؤدي إلى استمرار هذا الاستغلال رغم تعارضه السافر مع المرسوم رقم ١ بشأن حماية الموارد الطبيعية لناميبيا ، وهو أمر ترتاح له حكومة جنوب افريقيا ويشجعها على التماهي في سياستها الدنيئة القائمة على الفصل العنصري وفرض هيمنتها على المنطقة .

وتكشف التطورات الجارية في ناميبيا وفي الجنوب الافريقي عموما عن أن جنوب افريقيا لا تعتزم بأي حال أن تتخلى عن احتلالها غير المشروع لناميبيا . وقد توصلت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الاخيرة التي عقدت خصيما لمسألة ناميبيا إلى هذا الاستنتاج ذاته .

وفي مواجهة تكثيف النضال الباسل الذي يخوضه شعب ناميبيا لم تعتمد جنوب افريقيا إلى مواجهة الحقائق بل اتجهت إلى تشديد قمعها الوحشي للابرياء من جميع الاعمال وانكرت على أبناء ناميبيا حقهم في التمتع بأبسط حقوق الانسان وحاولت أن تحطم وحدتهم الوطنية .

وعندما وجدت جنوب افريقيا نفسها عاجزة عن احتواء المقاومة المحلية لسياستها الاستعمارية ، سعت عن طريق الاعمال الارهابية إلى تخويف دول خط المواجهة من أجل اجبارها على الكف عن تأييد النضال المشروع للشعب الناميبني . وتشكل أعمال العدوان المتكررة هذه خطرا حقيقيا يمكن أن يؤدي إلى اشتعال النيران في المنطقة بأسرها ويهدد السلم والامن الدوليين بالخطر .

وقد آن الاوان ليقوم المجتمع الدولي بعمل يعبر عن اجماعه بشأن مسألة ناميبيا ، باعتماده التدابير التي تستلزمها خطورة الحالة ، كما يدعو إليها الموقف المتعجرف من جانب بريتوريا ولا بد من انهاء موقف التحدي السافر الذي يتشبث به النظام في مواجهة سلطة الامم المتحدة والمجتمع الدولي . كما أن من الضروري أن يوضع حد لمعاناة الشعب الناميبني واحباطه .

وبلدي يدين الاحتلال المستمر وغير المشروع من جانب جنوب افريقيا لاراضي
ناميبيا ، ويقف بقوة إلى جانب الشعب الناميبي الذي نكرر الاعراب له عن تأييدنا
لامانيه المشروعة في الاستقلال وفي ناميبيا الموحدة .
وما زال قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) هو الاساس الوحيد للوصول إلى حل سلمي
ومرض للمسألة الناميبية . ونعتقد أن جميع الجهود يجب أن تتخاطر لاقناع جنوب
افريقيا بالتخلي عن الشروط المسبقة التي تحول دون التنفيذ الفوري للخطة .
وتفتنم المملكة المغربية هذه الفرصة لتشيد بالامين العام الذي إدت جهوده
الداثبة والمصممة على التعجيل باستقلال ناميبيا إلى انقاص العقبات التي سعت جنوب
افريقيا إلى وضعها في طريق الحل النهائي للمشكلة .

وتحقيقا لهذا الهدف ، ما زال مجلس ناميبيا ، وهو السلطة الشرعية المسؤولة عن حماية مصالح الشعب النامبي إلى حين الاستقلال ، يظلع على نحو متقن وبمسورة مرضية بالمهمة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة ، وهي القضاء على آخر مظاهر الاستعمار في افريقيا .

وأخيرا ، تشيد المملكة المغربية بالتضحيات التي قدمتها دول خط المواجهة من أجل قضية ناميبيا ، ويحدوها الأمل في أن يأتي قريبا اليوم الذي تختفي فيه إلى الأبد سياسة جنوب افريقيا الاستعمارية العنصرية ، حتى يمكن لشعوب المنطقة أن تشهد عصرا جديدا يعود السلم والحرية والوثام .

السيد سنكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي المرة

الثالثة ، في غضون شهرين التي تجد فيها الجمعية العامة نفسها مضطرة لتركيز انتباهها على نظام بريتوريا ، وعلى سياساته القمعية التي كانت السبب الأساسي في عدم الاستقرار الذي يعم الجنوب الافريقي ، والتي لا تشير غضب الشعوب المقهورة في المنطقة فحسب ، لكن تشير أيضا استياء الشعوب المتحضرة في كل مكان . واذ نركز على ناميبيا كما فعلنا منذ أقل من شهرين ، ينبغي أن نلاحظ أن هذه الفترة الوجيزة انما تعني بالنسبة لشعب هذا الاقليم سبعة أسابيع أخرى من تجاوزات قوات أمن جنوب افريقيا ، سبعة أسابيع أخرى يقضى فيها أبناء هذا الشعب لياليهم مرتدين شيابهم في انتظار زيارات منتصف الليل ، وتسليط الاضواء الكاشفة ، والضرب بالهراوات ، والاهانات ، وحرق الاجساد في الساحات المكشوفة ، سبعة أسابيع أخرى من المضايقات والتحرش والتعذيب والسجن والموت في هذا الاقليم الذي اضلعت الامم المتحدة بمسؤوليته منذ عشرين عاما .

وفي الوقت ذاته ، ما زال زملاؤنا من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، كما فعلوا في ايلول/سبتمبر ، وفي السنوات السابقة ، يحتلون مقاعدهم على جانبي هذه القاعة ، يراقبون أعمال هذه الجمعية بدلا من أن يشاركوا فيها مشاركة تامة فهم ينتظرون بنفاد صبر الخروج من الانزواء في وضع المراقب إلى

نور العضوية الكاملة الساطع في مجتمع الأمم ونحن ننتظر بنفاد صبر أيضا أن نرحب بهم ، ونستفيد من امهامهم في مداوات الجمعية ، ليس فقط بشأن القضايا الافريقية لكن أيضا بشأن كل المسائل التي تشغل بالنا .

إن التحدي الاماسي سواء بالنسبة لنا في هذه الجمعية ، أو على أي حال بالنسبة للغالبية الساحقة منا ، ممن يشغلهم التأخير الفادح في تحرير ناميبيا ، ما زال هو دفع جنوب افريقيا إلى التعاون في تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لكن التحدي الثاني هو ايجاد الطريقة الكفيلة بكر حلقة التضامن بين نظام بريتوريا ودولتين غربيتين ، وهو تضامن منعهما من المضي على نحو حاسم في تنفيذ الخطة التي ساعدت هاتان الدولتان ، ذاتهما في وضعها .

لقد دأبت الجمعية على المطالبة بفرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا ، لكن تلكما الدولتين عارضتا ذلك الطلب كعادتهما . الا أن وفد بلادي يلاحظ بارتياح صدور تشريع خاص بفرض بعض الجزاءات عن الهيئة التشريعية للولايات المتحدة ، وهو تشريع يشمل أيضا ناميبيا باعتبارها اقليما تحتله جنوب افريقيا احتلالا غير مشروع . ويحدونا الأمل في أن يتبع هذا التشريع باتخاذ اجراء حيال جنوب افريقيا يتمشى مع الروح التي أدت إلى استمداره .

ويسعد وفد بلادي أن يلاحظ أيضا مدى التأييد السياسي والتأييد العملي الذي تحظى به قضية تحرير ناميبيا على مستوى الحكومات منفردة ، وكذلك من جانب المنظمات غير الحكومية في أوروبا الغربية .

ونحن نشيد بدول أوروبا الغربية التي من مشرعوها قوانين عدة لفرض الجزاءات على جنوب افريقيا . إلا أنه بعد الدرامة المتأنية للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل المملكة المتحدة نيابة عن الدول الاثنتي عشرة في ١٨ ايلول/سبتمبر الماضي ، ثم بالامس ، نجد أنهما لا يوضحان ما اذا كانت مجموعة الجزاءات التي اتفق عليها في بروكسل متنسحب أيضا على ناميبيا . وهذه نقطة ذات أهمية عملية ، لأنه بدون انسحاب تلك الجزاءات على اقليم ناميبيا ، فانه يمكن أن يستخدم كمنفذ لدخول استثمارات

جديدة إلى جنوب افريقيا ، مما لا يضعف فحسب روح الجزاءات المتفق عليها ، لكن من شأنه أيضا أن يبعث على نوع من الراحة لمذنبى نظام بريتوريا .

وإنه لمن الأمور التي تدعو إلى التفكير ، أن نلاحظ أنه في الوقت الذي تمكننا فيه رسميا من استبعاد جنوب افريقيا من المشاركة في الجمعية ، فإن مسألة التعاون بين جنوب افريقيا وبعض الدول الاعضاء ما زالت مسألة ملتهبة في كل من الجمعية ومجلس الأمن على حد سواء . والواقع أن نظاما يبطأ بالاقدام على نحو مافر كرامة شعبه ، ويبدن مقدسات مواطنيه على النحو الذي يلجأ اليه نظام بريتوريا ، ويزدري بوقاحة قرارات الأمم المتحدة ، يجب ألا يكون له مكان وألا يهنا بأي نوع من الراحة ، وألا يحظى بأي مؤازرة أو تأييد من مجتمعنا . لكنه للأسف ، يتمتع ، مع ذلك بكل ما يريد . فالعقوبات قد أوقفت ، بل وسمح لهذا النظام بالتستر وراء ستار من الدخان يخفي وراءه عدم تعاونه في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، بل الأدهى من ذلك ، أننا نحن الذين نسمى عن حق لنحرم هذا النظام من أية راحة ، نوضع في موضع المدافعين عن أنفسهم .

وفي هذه البيئة المعيبة التي تنطوي على مناقضات ، اضطر أميننا العام للسعي من أجل تمهيد الطريق لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وغيانا تشيد بالأمين العام لصبره الشبيه بصبر أيوب ، ومهاراته الدبلوماسية الخاصة في تعامله مع نظام بريتوريا .

وعلى نفس المنوال يخطر مجلس ناميبيا للعمل في بيئة من نفس هذا النوع وغيانا تحيي رئيسه الجديد السفير زوزي ممثل زامبيا ، ويسعدنا بوصفنا عضوا من أعضاء المجلس أن نشارك في الجهد الذي يبذل بتوجيه السفير زوزي وارشاده من أجل تحرير ناميبيا . وننضم اليه في توصياته المتعلقة بالتقرير المقدم إلى الجمعية .

وهذا العام ، ستخضع مشاريع القرارات المقدمة من مجلس ناميبيا ، دون شك ، للإجراء الجديد الذي يبدو أن المجلس أخذ به في السنوات الأخيرة بشأن حذف أية إشارة تعتبر هجومية ، وذلك إعمالا للنظام الداخلي للجمعية . ومما لا شك فيه أنه من حق

الدول المعنية أن تسعى من أجل ادخال هذه التغييرات ، وليس في نية وفد بسلاوي أن ينازع في هذا الحق . لكن ما يشغلنا هو ماذا بعد تطبيق هذه الممارسة ؟ ما زال يتعين علينا أن نتناول الغرض الاساسي لمشاريع القرارات الا وهو استقلال ناميبيا ، بتنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفيما يتجاوز مسرحيات حذف هذه الفقرة أو تلك ، وهذه العبارة أو تلك ، يكمن التساؤل عما نفعله حقا للتعجيل بتحريـر ناميبيا . وهنا تكون الاجابة موجزة للغاية . وهذا ما يشير قلق غيانا .

ومن المتوقع أيضا أن يؤثر إدراج مفهوم النضال المسلح في مشاريع قراراتنا هذا العام أيضا على مدى ما تحظى به من تأييد ، نظرا لأن بعض الوفود أعربت عن شعورها بأنها لا تقبل هذا المفهوم . وهذا أيضا حق لها ، وإن كان بعضها لم تتسردد دولها في خوض النضال المسلح لتخليص أراضيها من قوات الاحتلال النازية .

والحقيقة التي أود أن أقولها هي أن غيانا أيضا لا تحبذ النضال المسلح ، كما تؤكد لكم أن المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) أقل تحبيذا له . ولا بد لنا من أن نتذكر أن النضال المسلح هو خيار فرضته جنوب إفريقيا على سوابو بعد أن ردت بالعنف والقمع على محاولاتها لحدوث تغيير بالوسائل السلمية . والنضال المسلح في التحليل النهائي ليس إلا وسيلة تؤدي إلى بلوغ غاية . وإذا كانت بعض الوفود لا تقبل تلك الوسيلة فما عليها إلا أن تضغط على جنوب إفريقيا لتحديث التفسير المطلوب في ناميبيا بوسائل أخرى . إن المقابل الأساسي للقلق المعبر عنه إزاء النضال المسلح هو زيادة الضغط على جنوب إفريقيا كيما تقوم بالعمل الذي يحقق التغيير بالوسائل السياسية ، وبعبارة أخرى ، تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولا بد لي أن أذكر أن بعض الوفود التي لا تقبل فكرة النضال المسلح ، لا تتسردد حكوماتها في تقديم التأييد السياسي والعملي لمنظمة لسوابو ولتحرير ناميبيا . وهذا أمر أود أن أوضحه بجلاء . ولكن ما يقلقني هو أن بعض البلدان التي تستبعد النضال المسلح تضع في نفس الوقت عقبات أمام أي تحرك على الصعيد السياسي ، مثل الربط بين مسألتين مختلفتين . فما هي الخيارات التي تترك لسوابو ؟

ويشعر وفد بلدي بقلق إزاء ما تحدثه هذه المفاهيم وغيرها من تأثير على نوعية قراراتنا من حيث مدى ما تحظى به من تأييد ، وتأثيرها في نهاية المطاف على الرسالة التي ينبغي لهذه الجمعية العامة أن توجهها إلى جنوب إفريقيا .

ونحن ندرك أيضا أن هناك البعض ممن لديهم شعور خاص إزاء ارتباطات سوابو الدولية . ومن حق سوابو بالتأكيد ، بمقتضى حق الشعب الناميبى في تقرير المصير ، أن تحدد من الذين يساعدون هذا الشعب المقهور على التحرر من الطغيان ومن الذين

يشجعون من ناحية أخرى من يمثلون إقليم ناميبيا . سواء كان ذلك بأعمالهم أو بسلبيتهم . وأكرر أن هذا من حق سوابو . وحقيقة الأمر أنه لا يجوز لأحد أن يدير ظهره للشعب الناميبى المقهور ولنضاله وتضحياته ثم يبدي القلق عندما يرى هذا الشعب يمد يديه لمصافحة الأيدي الممدودة إليه بالصدقة والتضامن .

وكذلك فهمنا أن البعض لم يستوعبوا حتى الآن المفهوم القائل بأن سوابو هي الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبى . ومرة أخرى لا أود أن أنتقم هنا من حق أي وفد في أن يرى سوابو بالطريقة التي تروق له . ولكن أود أن أذكر أن لشعب ناميبيا وحده أن يقرر الدور الذي ستطلع به سوابو في ناميبيا المستقلة مستقبلا . وبينم قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) على الوسيلة التي سيتمكن بها شعب ناميبيا من اتخاذ ذلك القرار بالذات ، ألا وهي الانتخابات الحرة التي تجرى تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها . وكلما أسرعنا في بدء تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) عجلنا بتنشيط تلك الأداة . وقد دلت سوابو منذ وقت طويل على أنها مستعدة للتعاون في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) متحدية جنوب افريقيا أن تحذو حذوها . ولكن لم تكن هناك استجابة من الطرف الآخر ، والسبب في ذلك واضح . وليس لدى وفد بلدي أي شك في أن سوابو ستفوز في أي انتخابات حرة تجري تحت إشراف الأمم المتحدة ومراقبتها . وليس لدى بوتا أيضا أي شك في ذلك . أليس هذا هو السبب الذي يجعله لا يرغب في إجراء تلك الانتخابات ؟

واسمحوا لي بأن أضيف إلى ذلك أنني لا أود أن أستخف بمواقف أي وفد أو مجموعة من الوفود فيما يتعلق بأي جانب من جوانب قضية ناميبيا . لقد تكلمت بكل إخلاص وبكل احترام لجميع الوفود الحاضرة في هذه الجمعية العامة . وإذا كنت قد سمحت لنفسي بأن أكون صريحا ، فذلك لأن وفد بلدي يهتم بنوعية الرسالة التي ستوجهها إلى جنوب افريقيا ، خاصة بعد هذه المناقشة . ولنتذكر جيدا مشاعر الانفعال التي اتسم بها البيان الذي أدلى به أمس ممثل الشعب الناميبى وهو يصف لنا التفاصيل التي تفوق الخيال ولكنها حقيقية بشكل مفرغ حياة الشعب الناميبى في ظل احتلال جنوب افريقيا . ولنتذكر أيضا ما يتحلّى به هذا الشعب من إيمان عميق بالأمم المتحدة ، وهو إيمان

لا يزال باقيا رغم كل شيء . إن العدوان الشامل على ظروف الحياة الانسانية فسي ناميبيا يقتضي بدوره رداً اجماعيا من هذه الجمعية العامة بالتضامن والالتزام بالعمل الجاد .

وفي التحليل النهائي ، سواء كان ذلك العمل من قبيل فضح تصرفات جنوب افريقيا أو مقاومتها بالنضال المسلح أو بالطريقة السياسية ، فاننا نجد أنفسنا بالضرورة في مجال التكتيكات . فهناك توافق في الرأي بصدد الاستراتيجية فيما يتعلق بامتقلال ناميبيا ، وهذا التوافق مجدّد في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . والى أن يتم تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أوجه نداءً خاصا ، أسوة بما فعلته الوفود الاخرى خلال هذه المناقشة ، وكما فعلت في شهر ايلول/سبتمبر بالنيابة عن شعب ناميبيا ، أقول فيه أن كل تأخير في تنفيذ ذلك القرار يعني المزيد من القتل . فلنكشف كل دعم سياسي ومادي ومعنوي لهذا الشعب ولسوابو ، ممثله الحقيقي الوحيد بقيادة الرفيق سام نجوما .

ويأمل وفد بلدي أن تسود المتطلبات الملحة للحالة في ناميبيا ، وأن تجمل بالامكان المضي في وقت مبكر الى الطرائق اللازمة لنقل السلطة الى شعب ناميبيا . إن خطة التسوية جاهزة ، وكل المشاكل المعلقة تمت إزالتها ، وأميننا العام مستعد لمواصلة الاضطلاع بدوره ، وسوابو على استعداد للتعاون وتولي مسؤوليات بناء الدولة ، وشعب ناميبيا قد عانى أكثر من اللازم . فلنعمل ما تتطلبه الحرية والعدالة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لمراقب جامعة

الدول العربية عملاً بقرار الجمعية العامة ٤٧٧ (د - ٥) المؤرخ في أول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠ .

السيد منصورى (جامعة الدول العربية) : إن مسألة ناميبيا التي

نكرّر بحثها اليوم ، أصبحت مادة مزمّنة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ أن تم النظر فيها لأول مرة في عام ١٩٤٦ .

ولم يقتصر بحث مسألة ناميبيا على الجمعية العامة ، بل إنها كانت موضوعاً

لقرارات عديدة جدا من قبل مجلس الامن ، وكذلك لغتاوي وآراء قانونية من قبل محكمة العدل الدولية ، وإن عدم تنفيذ هذه القرارات العديدة ، وعدم الامتثال لها ، يمس بمصداقية الأمم المتحدة وهيبتها ، خاصة أن الأمم المتحدة أقرت إنهاء انتداب جنوب افريقيا على إقليم ناميبيا منذ أكثر من عشرين عاما .

إن من المؤكد أن مسألة ناميبيا تقع ضمن إطار جهود الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار في العالم ، على الرغم من محاولات جنوب افريقيا لإخضاع شعب ناميبيا واستمرارها في احتلال أراضيه . ومن هذا الواقع الدولي فإن من حق شعب ناميبيا الاستمرار في نضاله المشروع بكافة الطرق والوسائل لإجلاء قوات الاستعمار الأجنبية ، وتحقيق تقرير المصير وفق أحكام قرارات الأمم المتحدة ، وإقامة دولة ناميبيا الموحدة .

ولقد أقرت الأمم المتحدة هذا المبدأ ، ووضع مجلس الأمن الخطوط العريضة والعملية لتحقيق هذا الهدف ، بموجب أحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

إن جامعة الدول العربية تدين نظام جنوب افريقيا ومواقفه التي ترفض وتعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، كما تدين محاولات هذا النظام والخطط الاستعمارية التي يتبعها لإعلان استقلال مزيف ، بهدف مواصلة احتلاله غير الشرعي لناميبيا ، عن طريق الحكومة المؤقتة المزعومة ، وعن طريق ما يسمى بالمؤتمر المتعدد الأحزاب ، حيث أن هذه الاجراءات تأتي بشكل واضح ضمن المحاولات والتكتيكات التسوية التي يركبها نظام الاقلية العنصرية لعرقلة الخطط والجهود النضالية الشرعية والقانونية المناهضة للاستعمار ، بل وللحيلولة دون تنفيذ الموقف الجماعي الثابت الذي تبنته أسرة المجتمع الدولي المساند لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا .

وتعلق جامعة الدول العربية ، في هذا المضمار ، أهمية قصوى على الإعلان وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر الدولي المعني بتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا ، والذي عقد في النمسا في تموز/يوليه من هذا العام حيث جدد المؤتمر الدولي الدعوة للتنفيذ الفوري وغير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وذلك استنادا الى وانطلاقا من مقترحات عملية وملموسة لتكثيف جهود المجتمع الدولي الرامية الى التوصل لتسوية سلمية وعادلة لتمتية الاستعمار في إقليم ناميبيا .

من الجدير بالذكر أن نشير الى أن مجلس الأمن باعتماده القرار ٥٦٦ (١٩٨٥) قد أخطر جنوب افريقيا بأنها إذا أخفقت في التعاون مع الامين العام ، فإن المجلس سيكون مضطرا لفرض عقوبات إلزامية عليها . إلا أن المجلس أخفق في تنفيذ ما هدد به في اجتماعاته اللاحقة ، وهذا مما يؤسف له ، وكما وردت الإشارة إلى ذلك في تقرير الامين العام الى المجلس في ذلك الحين ، فإن جميع المسائل المتعلقة بوضع خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا قيد التنفيذ عملا بأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) قد تم حلها ، وأنه لولا تعنت جنوب افريقيا ، لشرعت الامم المتحدة بالتنفيذ الفوري . ويرجع سبب الإحباط والتحدي ، الى إصرار نظام جنوب افريقيا على ربط مسألة انسحاب القوات

الكوبية من أنغولا ، كشرط مسبق لتحقيق استقلال ناميبيا ، وهو الامر الذي رفضته القرارات والمؤتمرات الدولية .

لقد أضحى جليا أن المنطق والحوار والحكمة الدبلوماسية والتريث وعملية المهادنة ، لم تؤد الى إقناع نظام بريتوريا لإنهاء استعمارهم لإقليم ناميبيا ، كما أنه في نفس الوقت لم تكن الإدانات السياسية لجنوب افريقيا وانتهاكاتها وتحدياتها ، كافية للتوصل الى تغيير سياسة نظام يعمل خارج الشرعية والمبادئ القانونية ، ويقف في وجه العدالة والحق ، وناهيك عن إمكانية إلزامه باتباع الاعراف والقوانين الدولية ، ولهذا فإنه يتعين على أعضاء مجلس الأمن ، وخاصة الأعضاء الدائمين فيه ، العدول عن التشبث بمصالحهم الوطنية الضيقة ، حتى يتسنى لمجلس الأمن ، أن يظطلع بدوره وأن يتحمل مسؤوليته ، باعتباره الهيئة الدولية المسؤولة الاولى عن صيانة السلم والأمن الدوليين .

إن من الواضح أن هناك فجوة كبيرة بين النوايا الطيبة لبعض الدول وبين ممارساتها السياسية التي تعاند تمادي جنوب افريقيا في تعنتها ، وعدم احترامها لقرارات الأمم المتحدة ، ولذلك أصبح من الضروري إيجاد وسائل ضبط فعالة لغرض عقوبات إلزامية من قبل مجلس الأمن على نظام جنوب افريقيا وإلزامها بتطبيق خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا ولقد أكد هذا المطلب العديد من المؤتمرات الدولية والندوات التي عقدت في مختلف أجزاء العالم في السنوات الماضية .

كما أن هذا المطلب تم اعادة تأكيده مؤخرا في الدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة بمقتضى القرار (د - ١/١٤) وخاصة الفقرة ١٥ من المنطوق والتي تنص على التالي :

"إن الجمعية العامة ، تحث مجلس الأمن على أن يمارس سلطته فيما يتعلق بتنفيذ القرارات ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣) و ٥٦٦ (١٩٨٥) وأن يتصرف بحزم ضد أي مناورات تسوية أو مخططات خادعة تظلم بها جنوب افريقيا العنصرية في ناميبيا ، وذلك عن طريق اعتماد جزاءات إلزامية شاملة بموجب الفصل السابع من الميثاق" .

ورغم كل هذه القرارات والموقف الدولي الثابت فإننا لا نزال نشاهد نهب موارد ناميبيا الطبيعية من قبل الدول الغربية العظمى وشركاتها عبر الوطنية التي تعمل جاهدة في حرمان شعب ناميبيا من التمتع بهذه الموارد متجاهلة بذلك مصالح هذا الشعب الحالية والمستقبلية ، وذلك بجانب استمرار جنوب افريقيا في ممارساتها القمعية والتعسفية في ناميبيا مما يؤدي الى تدهور الحالة في الاقليم ، وذلك على الرغم من النوايا الطيبة التي برهنت استعداد سوابو الممثل الشرعي للشعب الناميبى على التفاوض للتوصل الى حلول سلمية .

إن جامعة الدول العربية تعلق أهمية خاصة على النداء الداعي الى منحه الاستقلال الغوري لناميبيا والصادر في ٩ تموز/يوليه ١٩٨٦ عن الشخصيات البارزة التي شاركت في المؤتمر الدولي ، وبصفة خاصة النداء الواضح الموجه الى البلدان ذات التأثير على نظام جنوب افريقيا - بفرض اقناع ذلك النظام بالامتثال لقرارات مجلس الامن ذات الصلة بالاستجابة الملحة لتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا على نحو كامل وغير مشروط واتخاذ إجراء حاسم يكفل لشعب ناميبيا أن ينعم في أقرب فرصة ممكنة بالحرية والعدالة التي تتمتع بها شعوب تلك البلدان ، كما ترفض جامعة الدول العربية كافة المحاولات الرامية الى تسوية جوانب مسألة ناميبيا بوضعها في إطار المواجهة العالمية بين الشرق والغرب ، وبعدم النظر اليها بوصفها مسألة تتعلق بتمصية الاستعمار .

إن مسألة ناميبيا ينبغي حلها وفقا لاحكام الميثاق والإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب التي لا تزال تحت نير الاستعمار ، وعليه ينبغي للدول الغربية وخاصة أعضاء فريق الاتصال المعني بتنفيذ خطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا بموجب أحكام قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، أن تتعاون بإخلاص مع الجهود الهائلة التي يبذلها المجتمع الدولي والامين العام للأمم المتحدة ومجلس الامم المتحدة لناميبيا من أجل تسوية هذه القضية والوفاء بالتزاماتهم والاقتراحات الدولية إزاءها ، كما لا يجوز التضحية بالحقوق الاساسية والاماني المشروعة لشعب ناميبيا ، ومن ثم المساس بالاهداف والمقاصد السامية لميثاق الامم المتحدة وبمصادقيتها .

إن الدول العربية ، التي ما فتئت تعتبر الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير ، مبادئ مترابطة بعضها ببعض وواحدة لا تتجزأ ، تقف دوماً مع شقيقاتها فسي افريقيا في هذه المرحلة التاريخية للنضال التحرري . وتجد الدول العربية نفسها طرفاً أصيلاً في معركة تحقيق الاستقلال والحرية لشعب جنوب افريقيا وناميبيا ، وهذا على نهج مشاركة الدول الافريقية لشقيقاتها في الدول العربية للتصدي للاحتلال والعنصرية والسياسات العدوانية التي يتبعها الكيان الصهيوني ضد الشعب العربي في فلسطين المحتلة وخارجها . إن هذا النضال المشترك يعتبر عاملاً أساسياً لتضافر الشعوب العربية والافريقية في كافة مجالات الكفاح والنضال الى أن يسود العدل والسلام منطقتي الشرق الاوسط والجنوب الافريقي .

إن جامعة الدول العربية تجدد تأييدها لكفاح شعب ناميبيا الباسل من أجل الاستقلال والحرية ، كما أنها تؤكد تضامن الأمة العربية مع منظمة سوابو لقيادتها لهذا النضال والكفاح العادل والمشروع بهدف تقرير المصير والاستقلال الكامل والسيادة على كافة اقليم ناميبيا .

السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : بينما تنظر هذه الجمعية مسألة ناميبيا ، تدرس اللجنة السياسية الخاصة بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة . وفي هذه القاعة تنظر الجمعية العامة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وهكذا ، فإن المسألة التي تعرض في أكثر من محفل هي الاحتلال غير الشرعي لاراضي أخرى وممارسات الدولة المحتلة ، وهي الممارسات التي لا تؤثر فقط على الحقوق الاساسية للشعوب وانما أيضا تنكر على الشعوب هذه الحقوق وترفضها في حالات كثيرة . وفي ناميبيا ، كما هو الحال في فلسطين المحتلة ، تنكر السلطات المحتلة الحق في تقرير المصير والاستقلال .

ومنذ عشرين عاماً يفرض نظام بريتوريا العنصري وجوده ضد تطلعات وحقوق وإرادة الشعب الناميبى ، وضد قرارات ومقررات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن ذات الصلة . وطوال نحو عشرين عاماً أيضا ما فتئ نظام تل أبيب العنصري يفرض وجوده بقوة السلاح على الشعب الفلسطيني .

وفي ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ أكدت الجمعية العامة بالاجماع من جديد بقرارها ٦١/٤٠ حق تقرير المصير والاستقلال غير القابل للتصرف لجميع الشعوب الواقعة تحت أنظمة استعمارية وعنصرية ومائر أشكال السيطرة الأجنبية ، وأيدت مشروعية كفاحها ، بخاصة كفاح حركات التحرر الوطني ، وفقا لمقاصد وأهداف الميثاق وإعلان مبادئ القانون الدولي بشأن العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة . وهكذا تمسكت الجمعية العامة بالاجماع بمشروعية كفاحنا وأكدت عليه من جديد - وكلمة "كفاحنا" تشير هنا الى كفاح كل من الشعب الفلسطيني وشعبي جنوب افريقيا وناميبيا - ضد الاحتلال الاجنبي وضد الأنظمة العنصرية .

ويرتبط مصير الشعب الناميبى ارتباطا وثيقا بمصير شعبنا الفلسطيني . فنحن معا كنا ضحية لخيانة الثقة المقدمة التي عرفت باسم نظام الانتداب . ففي كلتا الحالتين خُدعنا ، وفي كلتا الحالتين كافح كل من شعبينا في بلده ولا يزال يكافح ضد قوى الشر وقوى الاحتلال ، ونحن مصممون على مواصلة التنسيق وعلى تعزيز كفاحنا المشترك ضد تلك القوى .

وأود أن أكرر هنا أنه لم يكن من قبيل المصادفة أن أدان المؤتمر الدولي المعني بتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا المعقود في شهر تموز/يوليه في فيينا ، ذلك التواطؤ المستمر من جانب بعض البلدان الغربية واسرائيل ودول أخرى مع نظام جنوب افريقيا العنصري في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنووية انتهاكا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة . ونلاحظ أن هذين النظامين العنصريين اللذين يمثلان قطبي المحور العنصري الذي يمتد من جنوب افريقيا الى شمال شرقها في فلسطين ، أي من برييتوريا الى تل أبيب ، لم يكن باستطاعتها أن يكونا في موقف الفطرسنة والاستعلاء لولا ذلك التأييد الملموس الذي يتلقيناه . لأن كلا النظامين أوكلت اليه بالتحديد دولة امبريالية واستعمارية سابقة ، مهمة زعزعت استقرار المنطقة التي يوجد بها ووزع قواته للقيام بالمغامرات العسكرية ضد شعوب المنطقة وحكوماتها .

لذلك فعلى الجمعية العامة والأمم المتحدة بوجه عام أن تفرض جزاءات الزامية شاملة على كلا النظامين ، ولكن في الاطار الذي نتناوله اليوم ، فاننا نصر على أن تفرض جزاءات الزامية شاملة على نظام برييتوريا العنصري كان ينبغي أن يكون الرد

الغوري لمجلس الأمن من أجل تنفيذ قراره ٢٨٥ (١٩٧٦) و ٤٢٥ (١٩٧٨) . إن عضوي مجلس الأمن الدائمين ، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ، إذ يعرقلان اتخاذ هذه التدابير ، يعدان مساعدين على ارتكاب الجرائم التي لا يزال نظام بريتوريا العنصري يرتكبها ضد شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، وينبغي في رأينا أن يعاملا بنفس القدر من الازدراء .

إن ما نحن بحاجة اليه هو الامتثال لتدابير الزامية شاملة ، إذ لا يكفي اعتماد قرار . وانما المسألة هي كيفية تحقيق الامتثال لتطبيق ذلك القرار ، لاننا نعلم انه هناك ، في القطب الآخر للمحور العنصري ، في تل أبيب ، الطغمة الحاكمة العسكرية مستعدة لإبطال مفعول أي جزاءات اقتصادية على بريتوريا . ونحن نعرف جميعا أن أكثر من ٥٠ في المائة مما يسمى بالصادرات الاسرائيلية هي في حقيقة الأمر من إنتاج جنوب افريقيا . ولننظر الى الماس . إن الماس المسروق من الاراضي الناميبية يُسَوَّق في جميع أنحاء العالم بما يتراوح بين بليون و بليونين من الدولارات الامريكية بوصفه من الصادرات الاسرائيلية . واني كفلسطيني أعرب أننا في فلسطين لم ننتج الماس أبدا . لذلك ، فمن الواضح تماما أن هناك تجارة غير مشروعة في الماس تمارس عن طريق اسرايل ، وان اسرايل تقوم بحماية نظام جنوب افريقيا العنصري . ولذا فمن واجبننا أن ندرك وسائل الحماية هذه وأن نتأكد من أن الجزاءات الالزامية الشاملة ستطبق بالكامل .

مرة أخرى نلاحظ بقلق الدور العدواني المتزايد الذي تقوم به حكومة واشنطن . ومن الواضح أن الولايات المتحدة تتبع نهجا عالميا ، ولكن بمعنى سلبي . ويظهر دورها في تأييدها لعصابات يونيتا ، وتأييدها لعصابات الكونترا في امريكا الوسطى ، وارسالها أفرادا مثل هاسنفوس الى هناك ، وأيضا في قيام مواطنين أمريكيين يلبسون الملابس العسكرية الخاصة بالقوات الاسرائيلية المحتلة بارتكاب الجرائم وأعمال الارهاب الصادر عن الدولة ضد الشعوب في تلك المناطق وبطبيعة الحال تمويلها جميعا حكومة واشنطن .

هذا هو الدور الذي تشجع به واشنطن النظام العنصري على الاستمرار ، كما أن آلاف الملايين من الدولارات تخصص لعمليات ارهاب الدولة هذه .

إن ما يقلقنا بدرجة أكبر هو أننا نشهد في هذه القاعة نفسها مظهرا آخر لارهاب الدولة أو لعمليات الارهاب التي تمارسها الدولة ، وأعني بها ما نتعرض له من تهديد بالامتناع عن سداد بعض المستحقات أو عدم الوفاء بالتعهدات لهذه المنظمة أو لبعض الدول الاعضاء أو الامتناع الفعلي عن الوفاء بها . وهذا يكشف سياسة التنمّر التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة ، وسببها كما قال ممثل الولايات المتحدة من فوق هذا المنبر هو ان الولايات المتحدة "تشعر بالاحباط" . وانني اتساءل هل يعني ذلك أن الدول عندما تشعر بالاحباط تعقد العزم على العودة مرة أخرى الى سياسة البوارج واستخدام العصا الغليظة ؟

وهناك مؤشر آخر يدعو للانزعاج وهو الصمت المطبق في البلدان الغربية من جانب الحكومات ووسائل الإعلام . اننا نشاهد طبعاً بعض لقطات لعمليات الشغب التي تحدث في جنوب افريقيا . ولكنني لم اقرأ مقالا واحدا في الصحافة ولم أشاهد أي برنامج في التليفزيون يعرض محنة الشعب الناميبي وحقوقه الضائعة . هناك اذن أهداف سياسية تدفع الدول الغربية الى الاصرار على معارضة النظام الدولي الجديد للمعلومات . ومرة أخرى نلاحظ الصمت البليغ عندما تغفل وسائل الإعلام الغربية ، ربما عن قصد ، ذكر أن شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين انما تمارس حقها في الكفاح المشروع من أجل أعمال حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفي التحرر من النظم الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الاجنبي . وأود أن أؤكد أننا ، نحن شعوب جنوب افريقيا وناميبيا وفلسطين ، مسمون على مواصلة الاضطلاع بواجبنا الوطني لتحقيق تحررنا .

وأود في الختام أن أؤكد لرفاقنا في السلاح ولاشقاتنا وشقيقاتنا في ناميبيا ، وبصفة خاصة لممثلهم الشرعي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) انهم يتمتعون بتأييد المجتمع الدولي والشعوب المحبة للحرية والعدالة ،

(السيد ترزي ، منظمة
التحرير الفلسطينية)

وانهم يتمتعون بتأييد المقاتلين من أجل الحرية في جميع أنحاء العالم ، ويتمتعون بتأييدنا ، وتأييد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية وأقول لهم ، واصلوا كفاحكم في الميدان الدبلوماسي ، فهو كفاح رائع ، ولكن لا تطلبوا من المقاتلين من أجل الحرية أن يلقوا بأسلحتهم ، لأن أعداء السلام لا يصفون لصوت العقل . قد تكون عشرون سنة من الكفاح المسلح مجرد بداية ، فالطريق طويل . وقد تعلمنا نحن الفلسطينيون ذلك . إن طريق الحرية والامتناع ليس مليئا بالورود ، ولكنه مهاد بأجساد رفاقنا المقاتلين من أجل الحرية . ورسالة جميع قادة حركات التحرر الوطنية هي تأمين الحياة والكرامة للشعوب في أوطانها المستقلة ذات السيادة . وبالنسبة لكم فان هذا يعني إقامة دولة ناميبيا المستقلة ذات السيادة التي ينعم فيها شعبكم بالسعادة والحرية .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥